

قياس واختبار العلاقة بين القدرة الإدارية ووجود الغش بالقوائم المالية في ضوء مسؤولية مراقب الحسابات: دليل تطبيقي من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في ظل الدور المعدل للمزيج النوعي لمجلس الإدارة

د/ عماد محمد زاهر

مدرس المحاسبة - كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

emad.zaher@must.edu.eg

ملخص البحث

الهدف: يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار العلاقة بين القدرة الإدارية ووجود الغش بالقوائم المالية في ضوء مسؤولية مراقب الحسابات مع إيضاح تأثير المزيج النوعي لمجلس الإدارة كمتغير معدل لتلك العلاقة، وكذلك استخدام عدة مستويات للتحليل الإحصائي لتفسير الظواهر محل الدراسة.

المنهجية والتصميم: اعتمدت الدراسة الحالية على نموذج تحليل مغلف البيانات (Data Envelope Analysis) المقترح من قبل Demirjian لقياس القدرة الإدارية، ونموذج (Beneish M-Score) لقياس احتمالية وجود الغش بالقوائم المالية، كما تم قياس المزيج النوعي لمجلس الإدارة ممثلاً في نسبة تمثيل السيدات بمجلس الإدارة، وتمثلت عينة الدراسة في 75 شركة مدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من 2014 إلى 2023، وتم التوصل إلى نتائج الدراسة من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares (OLS، وطريقة المربعات المعممة (Generalized Least Squares (GLS لعلاج مشاكل القياس الإحصائية المحتملة.

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة الإدارية ووجود الغش بالقوائم المالية ولكن تبين أن تلك العلاقة غير خطية تأخذ شكل حرف (U) وذلك على مستوى العينة ككل وعلى مستوى الشركات صغيرة الحجم، بينما يوجد تأثير معنوي خطي طردي للقدرة الإدارية على الغش بالقوائم المالية على مستوى الشركات كبيرة الحجم، مما يدل على أن زيادة القدرة الإدارية في الشركات كبيرة الحجم يزيد من فرص ممارسات الغش المحاسبي بالقوائم المالية وذلك بخلاف الشركات صغيرة الحجم، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن المزيج النوعي بمجالس الإدارة يزيد من التأثير الطردي للقدرة الإدارية على ممارسات الغش المحاسبي في الشركات كبيرة الحجم.

¹ تقديم البحث في 2025/3/13 وقبول نشره في 2025/3/24

الأصالة/ القيمة: على الرغم من ثراء الدراسات السابقة فيما يتعلق بتأثير القدرة الإدارية على الأداء المالي والعديد من الجوانب الأخرى، إلا أنها لم تختبر-في حدود علم الباحث- إرتباطها المباشر بالغش بالقوائم المالية وبخاصة في ظل الضغوط التي يتعرض لها مراقبي الحسابات من ممارسة النفوذ الإداري من قبل بعض الشركات خلال مراحل عملية المراجعة، إضافة إلى أنه رغم وجود دراسات عديدة تناولت أهمية التمثيل النوعي لمجلس الإدارة في تحسين الشفافية والحوكمة وبخاصة تمثيل النساء، إلا أن معظم هذه الدراسات لم تختبر- في حدود علم الباحث- كيف يمكن لهذا التمثيل النوعي أن يؤثر على طبيعة العلاقة بين القدرة الإدارية ووجود الغش بالقوائم المالية في ضوء مسؤولية مراقب الحسابات، مما يمثل فجوة بحثية تستدعي المزيد من البحث و الدراسة وتضاف إلى سلسلة الأبحاث العلمية.

الكلمات المفتاحية: القدرة الإدارية- ممارسات الغش- جودة عملية المراجعة- المزيج النوعي لمجلس الإدارة.

Examining the Impact of the Relationship between Managerial Ability and Financial Statements Fraud: The Auditor's Responsibility and the Moderating Role of Board Gender Diversity An Empirical Evidence from the Egyptian Listed Companies

Abstract

Purpose: This study aims to examine the relationship between managerial ability and the existence of financial statement fraud, considering the auditor's responsibility, while highlighting the impact of board gender diversity as a moderating variable for this relationship. Additionally, multiple levels of statistical analysis have been employed to interpret the examined study.

Design/Methodology: The study adopts the Data Envelopment Analysis (DEA) model proposed by Demirjian to measure managerial ability and utilizes the Beneish M-Score model to assess the likelihood of financial statement fraud. Board gender diversity is measured by the percentage of female representation on the board of directors. Additionally, the study sample includes 75 companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period 2014–2023. The study's findings were derived using the Ordinary Least Squares (OLS) method and the Generalized Least Squares (GLS) method to address potential statistical measurement issues.

Results: The results indicate a statistically significant relationship between managerial ability and financial statement fraud, but this relationship is found to be nonlinear, taking the shape of a U-curve at both the overall sample level and among small-sized firms. However, a positive linear relationship exists between managerial ability and financial statement fraud for large-sized firms, suggesting that increased managerial ability in large firms enhances the likelihood of engaging in fraudulent financial reporting, unlike small-sized firms. Furthermore, the findings reveal that board gender diversity amplifies the positive relationship between managerial ability and fraudulent accounting practices.

Originality/Value: Despite the extensive body of prior research on the impact of managerial ability on financial performance and various other dimensions, existing studies— to the best of the researcher’s knowledge— have not directly examined its relationship with financial statement fraud. This gap is particularly significant given the pressures exerted on auditors due to managerial influence during the audit process. Furthermore, while numerous studies have explored the significance of board diversity in enhancing transparency and corporate governance— especially with regard to female representation— most of these studies have not investigated, to the best of the researcher’s knowledge, how such qualitative board representation can moderate the relationship between managerial ability and financial statement fraud in the context of auditors’ responsibilities. This represents a critical research gap that warrants further investigation and contributes to the ongoing discourse in the field of accounting and financial reporting.

Keywords: Managerial Ability– Fraud– Audit Quality – Board Gender Diversity

1- مقدمة البحث

تطور مفهوم القدرة الادارية في الفتره الماضيه تطوراً ملحوظاً نظراً لإرتباطه بالقرارات الإستراتيجية المتعلقة بقيمة المنشأة وجودة تقاريرها المالية (Atawnah, N. et al., (2024)، ويختلف مفهوم القدرة الادارية باختلاف تلك القرارات، فمن منظور قيمة المنشأة تشير القدرة الادارية إلى قدرة المديرين على إتخاذ قرارات إستثمارية وتمويلية تؤدي إلى تعظيم ثروة الملاك وقيمة المنشأة، فالمدير الذي لديه قدرة إدارية مرتفعة قادر على إختيار مشروعات تدر صافي قيمة حالية موجبة، فضلاً عن الإستغلال الأمثل للموارد وكفاءة إدارة أصول الشركة مما له بالغ الأثر على قيمتها (Demerjian, et al., (2012)، وترتبط القدرة الادارية بمجموعة من الخصائص المرتبطة بالخبرات والمهارات والمعارف وإدارة المخاطر وغيرها من السمات التي تعكس البيئة الداخلية والخارجية وتخلق مزايا تنافسية للإدارة وكيفية إستخدام موارد الشركة بكفاءة وتخفيض تكلفة رأس المال وبالتالي فهي تمثل رأس المال البشري وأحد أهم عناصر الاصول غير الملموسة للشركة (Baik et al., 2012).

ورغم أن القدرة الإدارية قد تبدو في ظاهرها عاملاً هاماً في التأثير على أداء الشركات وتعظيم قيمتها، إلا أنه في أحيان أخرى قد تكون هي المحرك الرئيسي لإنتهاج بعض الممارسات غير المشروعة كالغش بالقوائم المالية، وبخاصة في ظل ضعف نظام الحوكمة والرقابة الداخلية، إذ أن الغش يرتبط في بعض الأحيان بشكل وثيق بمستوى القدرة الإدارية وخاصة للقيادات التنفيذية، حيث أظهرت دراسة (Zhou & Liu, 2017) أن المديرين ذوي المهارات العالية لديهم قدرة أكبر على إخفاء الغش المالي بطرق أكثر تعقيداً يصعب على مراقبي الحسابات إكتشافها، ولذلك يعد إرتفاع القدرة الإدارية سلاحاً ذو حدين، حيث يمكن أن يستخدمه المديرون لتعزيز الأداء المالي أو لتضليل الجهات الرقابية من خلال تلاعب محاسبي متقدم واستخدام الثغرات المحاسبية والرقابية بهدف تحقيق مكاسب غير مشروعة، مستفيدين من ضعف نظام الرقابة الداخلية ومنتهكين لمعايير المحاسبة الدولية، ويرى الباحث أن الغش يختلف عن إدارة الأرباح، في أن إدارة الأرباح في جوهرها قد تأخذ شكلاً مشروعاً من حيث إستغلال الثغرات والبدايل التي تحويها المعايير المحاسبية أو الإعتماد على تقديرات محاسبية مرنة وليست خرقاً وخروجاً واضحاً عن المعايير لإنها إن خرجت عن نطاق المعايير أصبحت غشاً.

كما أظهرت دراسة (Zarei, A., & Rahnamay Roodposhti, F. (2025) أن معظم حالات الغش في القوائم المالية يتم تدبيرها على مستوى الإدارة العليا مستغلين قدرتهم الإدارية في ذلك، مما يُصعب إكتشافها بالأساليب التقليدية. وفي هذا السياق، شدد Novita, N., & Anissa, A. I. N. (2022) على أهمية تدعيم إجراءات المراجعة التحليلية وكذا استخدام تقنيات التنقيب عن البيانات في

الكشف عن الأنماط غير الطبيعية داخل البيانات المالية. ومن هنا، يتعين على مراقبي الحسابات تبني نهج أكثر تطوراً، يجمع بين التحليل السلوكي للمخاطر المالية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، للحد من هذه الظاهرة.

وأضافت دراسة (Luo & Zhang, 2017) أن بعض الشركات تستخدم إستراتيجيات لإدارة توقيت ونطاق عملية المراجعة بهدف التلاعب بالمرجات النهائية، مما يقلل من فرص إكتشاف الغش المالي، كما أن الإدارة قد تمارس ضغوطاً مباشرة أو غير مباشرة على مراقبي الحسابات، إما من خلال قيود على الوصول إلى البيانات أو تقديم تفسيرات مضللة أثناء إجراءات الفحص، كما أن الشركات التي تمتلك قدرة إدارية عالية غالباً ما تتلاعب في نطاق المراجعة لتوجيه مراقبي الحسابات بعيداً عن المناطق الأكثر عرضة للتحريفات الجوهرية مستخدمين في بعض الأحيان ما يسمى بإدارة عملية المراجعة Audit Management والتي من أدواتها، سياستي الطعم والتشتيت.

ولذلك فإن الالتزام بآليات حوكمة أكثر صرامة قد يعدل من تأثير العلاقة بين القدرة الإدارية وممارسة الغش، وفي هذا الصدد أكدت دراسة (Orazalin, N. (2019) أن الدور التعديلي للتركيبة النوعية داخل مجلس الإدارة (Gender Diversity) كأحد مكونات آليات الحوكمة أثبتت فعاليتها في تقليل هذه الممارسات، وأن وجود نسبة أعلى من النساء في مجالس الإدارة قد يقلل من احتمالات الغش، كما أظهرت دراسة (Yarram, S.R., & Adapa, S. (2024) أن الشركات ذات المجالس الأكثر تنوعاً من حيث النوع الاجتماعي تتمتع برقابة أقوى على القرارات الإدارية، مما يحد من فرص استغلال القدرة الإدارية في التلاعب المالي. وفي ذات السياق، يؤكد (El-Feky, M. I. (2023) أن التنوع في مجالس الإدارة لا يحسن فقط جودة التقارير المالية، بل يُعزز أيضاً حوكمة الشركات ويقلل من المخاطر النظامية التي قد تنشأ عن الغش المالي ويجعل المعلومات المحاسبية أكثر جودة ونفعية لمستخدميها.

2- طبيعة المشكلة

تعد جودة ونفعية المعلومات المحاسبية أحد أهم الركائز التي يستند إليها مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم الإقتصادية والتي تنعكس إيجاباً على أداء الشركات، ورغم أن ذلك قد يتطلب قدرة إدارية عالية تساهم في فهم وتفسير أثر المساهمات الإدارية على أداء الشركة والقرارات الاستثمارية وحوكمة الشركات، إلا أن تأثير الخصائص الإدارية للمديرين التنفيذيين كالموهبة، والسمعة، والأسلوب الإداري على إمكانية ارتكاب الغش لا زالت محل جدل ونقاش في الأدب المحاسبي ولم تلق الإهتمام الكاف، حيث توصلت دراسة (Baik et al., 2018) إلى أن القدرة الإدارية تساهم في تحسين جودة البيئة المعلوماتية للشركة وزيادة شفافيتها وبالتالي خفض مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، في حين

وجدت دراسة (Bebchuk and Fried, 2004) أن القدرة الإدارية قد تضعف من بيئة معلومات الشركة من خلال الإفصاحات المالية الغامضة، وتوصلت دراسة (El Diri, 2017) إستغلال المديرين ذوي القدرات الإدارية لمهاراتهم العالية في القيام بأنشطة الغش للحفاظ على مصالحهم الشخصية.

ولذلك فإن الإلتزام بآليات حوكمة قوية مع توفير بيئة رقابة داخلية محكمة، قد يعدل من هذه العلاقة ويجعلها تسير في الإتجاه الإيجابي لصالح الشركات، ومنا هنا تولدت المشكلة البحثية في ضرورة معرفة طبيعة العلاقة بين القدرة الإدارية وإرتكاب الغش في ضوء مسؤولية مراقب الحسابات والدور التي تلعبه آليات الحوكمة في تعديل تلك العلاقة، ومن ثم وفي ضوء تلك المشكلة يمكن صياغة التساؤلات البحثية الآتية:

- ما هي طبيعة وإتجاه العلاقة بين القدرة الإدارية وإحتمالية وجود الغش بالقوائم المالية في ضوء مسؤولية مراقب الحسابات عن تطبيق الإجراءات التحليلية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؟
- هل تؤثر التركيبة النوعية لمجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة على تعديل طبيعة العلاقة بين القدرة الإدارية وإحتمالية وجود الغش بالقوائم المالية تطبيقاً على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؟

3- هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في "بيان العلاقة بين القدرة الإدارية وإحتمالية وجود الغش بالقوائم المالية في ضوء مسؤولية مراقب الحسابات عن تطبيق الإجراءات التحليلية ، وذلك في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية مع إيضاح الدور المعدل للمزيج النوعي لمجلس الإدارة في التأثير على تلك العلاقة " ويمكن صياغة الأهداف الفرعية الآتية في ضوء الهدف الرئيسي:

- بيان ماهية القدرة الإدارية وأثرها على إحتمالية وجود الغش بالقوائم المالية في ضوء مسؤولية مراقب الحسابات عن تطبيق الإجراءات التحليلية وذلك للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.
- دراسة الدور الذي يلعبه المزيج النوعي لمجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة في تعديل العلاقة بين القدرة الإدارية وإحتمالية وجود الغش بالقوائم المالية تطبيقاً على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

4- أهمية ودوافع البحث

يستمد البحث أهميته من الناحيتين العلمية والعملية، علي النحو التالي:

4-1 الأهمية العلمية

يعتبر هذا البحث إمتدادًا للأبحاث التي تناولت الموضوعات المختلفة للقدرة الإدارية والتي تفيد في تطوير الفهم النظري حول العلاقة بين القدرة الإدارية ووجود الغش بالقوائم المالية مع إبراز دورالمزيج النوعي لمجلس الإدارة والتنوع القيادي في تعديل تلك العلاقة، ورغم كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها هو الحاجة الملحة لمحاولة منع ارتكاب الغش بالقوائم المالية من خلال الدورالرقابي والحوكمي الذي يجعل إهتمام القيادات الإدارية منصبا على منع احتمالية الغش بديلا عن مشاركتهم في ذلك وتعزيز دور وصلاحيات مراقب الحسابات، وإيجاد دليل عملي علي مدى صحة العلاقات محل الدراسة من عدمه في الشركات المقيدة بالبورصة من خلال منهجية متكاملة تختبر العلاقة بين القدرة الإدارية ووجود الغش بالقوائم المالية في ضوء مسؤولية مراقب الحسابات.

4-2 الأهمية العملية

لا تقتصر أهمية هذا البحث على الجوانب النظرية فحسب، بل تمتد لتشمل التطبيق العملي بشكل مباشر على الأطراف الفاعلة في الأسواق المالية وصانعي القرار، كما يُقدم البحث إطارًا عمليًا يمكن تطبيقه في الشركات للحد من الغش المالي وتحسين جودة التقارير المالية من خلال تحسين آليات الحوكمة وتعزيز دور التدقيق الخارجي، كما يؤثر أيضا في الجوانب التالية:

4-2-1 تعزيز دور مراقب الحسابات في الكشف عن الغش

يشير البحث إلى أهمية تحسين عمليات التدقيق من خلال استخدام التحليلات السلوكية والتتقيب عن البيانات (Novita & Anissa, 2022)، مما يساعد مراقبي الحسابات في الكشف المبكر عن أنماط الغش التي يصعب اكتشافها بالأساليب التقليدية.

4-2-2 دور مجالس الإدارة في الحد من الغش المالي

يركز البحث على أهمية المزيج النوعي في مجالس الإدارة، حيث أظهرت بعض الدراسات، مثل (Orazalin (2019 و El-Feky (2023 أن الشركات التي تمتلك مجالس إدارة متنوعة لديها رقابة أقوى على المديرين التنفيذيين، مما يحد من احتمالات الغش المالي.

4-2-3 التأثير على الأسواق المالية والمستثمرين

يقدم البحث إطارًا عمليًا لتقييم مخاطر الغش المالي بما يساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر رشداً، بناءً على تقييم قدرات الإدارة التنفيذية ونوعية الحوكمة داخل الشركات، كما يوضح البحث أهمية تحليل القدرة الإدارية كعامل رئيسي في تقييم إستدامة الأداء المالي للشركات، مما يدعم المستثمرين في تحديد الشركات التي قد تكون أكثر عرضة لمخاطر الإنهيار بسبب ممارسات الغش المالي.

5- منهج البحث

في ضوء مشكلة البحث وهدفه وأهميته، يعتمد الباحث على المزج بين منهجين أساسيين وهما المنهج الإستقرائي والإستنباطي للتحقق من فروض ذلك البحث والوصول إلى النتائج الحقيقية والتي يمكن الإعتماد عليها فيما بعد.

المنهج الإستقرائي: ينتهج الباحث في هذا البحث المنهج الذي يقوم على دراسة كافة الدراسات العلمية التي تناولت أبعاد القدرة الإدارية وتأثيراتها على وجود الغش بالقوائم المالية بشكل عام، وتأثير المزيج النوعي لمجلس الإدارة على تلك العلاقة بشكل خاص، حتى يتسنى للباحث التحقق من إختبار الفروض التي قد تم صياغتها والتي قام عليها البحث.

المنهج الإستنباطي: يسعى الباحث من خلال ذلك المنهج إلى الكشف عن النتائج المنطقية والحقيقية لإختبار فروض البحث وهذا سيكون من خلال الدراسة التطبيقية للوصول إلى النتائج المرجوة.

6- حدود البحث

يقصر البحث وفقاً لحدوده الموضوعية على التحقق نظرياً وعملياً من تحليل وتقييم ما ورد في الفكر المحاسبي والإصدارات المهنية بشأن دراسة وإختبار العلاقة بين القدرة الإدارية ووجود الغش بالقوائم المالية في ضوء مسؤولية مراقب الحسابات، بالإضافة للتحقق من أثر المزيج النوعي لمجلس الإدارة الممثل في نسبة تمثيل النساء بمجلس الإدارة، كمتغير معدل للعلاقة محل الدراسة، ويخرج عن نطاق البحث التركيز على إرتكاب الغش في حساب ما بالقوائم المالية، إضافة إلى أن البحث لن يختبر العلاقة بين القدرة الإدارية ووجود الغش من خلال اختلاس الأصول، ولن يتعرض الباحث لتلك النقاط إلا بالقدر الذي يلزم لتناول مشكلة البحث بصورة علمية ومنطقية، إضافة إلى أنه ستقتصر المتغيرات الرقابية للبحث على الربحية ودرجة الرفع المالي وملموسية الأصول ونسبة التدفقات النقدية التشغيلية دون غيرها من المتغيرات المناظرة، كما تتمثل حدود البحث المكانية والزمانية في عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية وذلك عن الفترة من 2014 وحتى 2023، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث إختبار تلك العلاقات

بالشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك المؤسسات المالية، وأخيرًا فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بحدود البحث وضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

7- تنظيم البحث

إنطلاقاً من مشكلة البحث والهدف منه وفي إطار حدوده سوف يُستكمل البحث كالتالي:

7-1 تحليل الدراسات السابقة وإشتقاق فروض البحث .

7-1-1 تحليل الدراسات التي تناولت مفهوم القدرة الإدارية وعلاقتها بالقرارات الإستراتيجية وأداء وقيمة الشركات.

7-1-2 تحليل الدراسات التي تناولت ماهية الغش ودوافعه ومسؤولية مراقب الحسابات، وكذا تأثير القدرة الإدارية على جودة عملية المراجعة.

7-1-3 تحليل الدراسات التي تناولت أهمية التمثيل النوعي لمجلس الإدارة كأحد مكونات اليات الحوكمة وعلاقته بالقدرة الإدارية وشفافية التقارير المالية.

7-2 التعليق على الدراسات السابقة وإستخراج الفجوة البحثية وإشتقاق فروض البحث.

7-3 الدراسة التطبيقية.

7-4 النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

7-1 تحليل الدراسات السابقة وإشتقاق فروض البحث

يتناول الباحث في هذا الجزء تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بالقدرة الإدارية بأبعادها المختلفة وعلاقتها بأداء وقيمة الشركات، ثم عرض بعض الدراسات التي تناولت ماهية الغش ودوافعه مع بيان مسؤولية مراقب الحسابات، وكذا تأثير القدرة الإدارية على جودة عملية المراجعة، ثم استعراض الدراسات التي تناولت أهمية التمثيل النوعي لمجلس الإدارة كأحد مكونات اليات الحوكمة وعلاقته بالقدرة الإدارية وإحتمالية وجود الغش، وذلك كي يتسنى للباحث معرفة مواطن القوة والضعف، وإستخراج الفجوة البحثية التي سيتم صياغتها في صورة فروض تخضع للإختبار والدراسة إلى أن يتم الوصول إلى نتائج من شأنها المساهمة في تغطية نقطة بحثية جديدة تضاف إلى سلسلة الأبحاث العلمية السابقة.

7-1-1 دراسات خاصة بمفهوم بالقدرة الإدارية وعلاقتها بأداء وقيمة الشركات

عرفت دراسة (Rahman et al. (2020 مفهوم القدرة الإدارية بأنها "كافة التصرفات التي يقوم بها المدبرون التنفيذيون في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية للشركة من خلال الاستخدام الكفء لمواردها المتاحة".

هذا، وقد أشارت دراسة (Andreou et al. (2017 الى أن القدرة الإدارية للمدير تتمثل في "الفهم والاستخدام الكفء لموارد الشركة، وأضاف، أن تلك القدرة تمثل أحد الموارد ذات القيمة للشركة، كما تساعد في توليد مزايا تنافسية لصالح الشركة في الأجل الطويل.

أما دراسة (Demerjian et al., (2012 صاحب النموذج الأشهر في قياس القدرة الإدارية فقد أشار أن القدرة الإدارية تتمثل في القدرة الكامنة والموهبة الإدارية والدوافع الشخصية للمديرين التنفيذيين وأن السمعة هي تقييم لهذه العوامل من جانب الأطراف الخارجية في ضوء ما يتوافر لديهم من معلومات متاحة، كما أضاف أن القدرة الإدارية توضح مدى كفاءة المديرين في توليد الإيرادات من الموارد الاقتصادية المحددة المتاحة للشركات، وبالتالي يفترض أن الشركات التي يعمل بها مدبرون ذو كفاءة عالية تستطيع توليد أقصى إيرادات ممكنة من الموارد الاقتصادية المتاحة بالشركة، وأن تكون في وضع أفضل لبقائها واستمرارها من الشركات التي ليس بها مثل هؤلاء المديرين، وكذلك الوفاء بالتزاماتها.

كما أشارت دراسة إبراهيم، (2017) وهى أحد الدراسات العربية التي لها السبق في حدود علم الباحث- في تناول القدرة الإدارية تطبيقاً على البيئة المصرية، أن القدرة الإدارية هي الخبرات اللازمة والمعرفة التي تمكن المدراء من تكوين وإدارة موارد الشركة بكفاءة والقدرة على تحديد التغيرات التي تطرأ على البيئة التشغيلية والقانونية والمحاسبية وتغييرات أحوال السوق التي تؤدي في النهاية إلى زيادة قدراتهم على قيادة الشركات التي تعمل في ظل أكثر البيئات التشغيلية تعقيداً وخلق قيمة لأي منظمة.

ويرى الباحث أن القدرة الإدارية في مضمونها الإيجابي ما هي إلا مزيج متكامل من المهارات والمعارف الاستراتيجية والخبرات المتراكمة التي يمتلكها القادة التنفيذيون، والتي تتيح لهم توظيف الموارد الاقتصادية المتاحة بأعلى درجات الكفاءة، وتوجيهها بذكاء نحو تحقيق الأهداف الجوهرية للمنشأة، وذلك من خلال اتخاذ قرارات استثمارية ومالية مدروسة، وصياغة استراتيجيات ابتكارية تضمن تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، وتعزز استمرارية المنشأة، بما يسهم في بناء قيمة اقتصادية طويلة الأجل.

أما عن تأثير القدرة الإدارية على أداء وقيمة الشركة، فمنذ أن قدمت دراسة Hambrick & Mason (1984) نظرية المستويات العليا والتي أشارت إلى أن العوامل السلوكية تؤثر في عملية اتخاذ القرارات

داخل الشركات، ومن ثم إمكانية التنبؤ بالقرارات الإستراتيجية والنتائج التنظيمية للشركات بشكل كبير بناءً على تلك الخصائص، واستناداً إلى فروض تلك النظرية، فقد توالى سلسلة من الأبحاث والدراسات التي قدمت أدلة داعمة لتلك الفرضية، من حيث تأثير القدرة الادارية للمديرين التنفيذيين على سياسات وقرارات وأداء ونتائج ومستقبل الشركات (Andreou et al. (2017); Al-Shaar et al., (2022)، وكذلك تفسر التفاوت في أداء الشركات، كما تمنح المديرين التنفيذيين القدرة على إتخاذ قرارات إستثمارية إستراتيجية قادرة على إحداث تغييراً جوهرياً في قيمة شركاتهم، فضلاً عن إحداث طفرة في ثروات المساهمين ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد فقط، بل قد يمتد إلى تأثر المشاركين في السوق بوجود مديري تنفيذيين ذوي قدرة إدارية مرتفعة لدى الشركات، ويرجع السبب في ذلك إلى ثقتهم في قدرة هؤلاء المديرين على إحداث جودة حقيقية في الشركة نتيجة لخبراتهم في بيئة الأعمال، وبالتالي فإن ذلك سوف يكون له بالغ الأثر على عملية التداول وسيولة الأسهم في سوق الأوراق المالية (Yung & Chen, (2018).

كما هدفت دراسة (Meca and Sanchez, (2018 إلى تحليل أثر القدرة الإدارية على جودة التقارير المالية وإعتمدت في ذلك على دراسة تطبيقية لعينة من البنوك في تسع دول مختلفة حيث تم مشاهدة (877) شركة سنة خلال الفترة من عام (2004) حتى عام (2010) وقد توصلت الدراسة إلى أن القدرة الإدارية تلعب دوراً هاماً في التأثير على جودة التقارير المالية بالبنوك وأن المديرين الذين لديهم قدرات إدارية عالية يكونوا أقل احتمالاً للقيام بالممارسات الإنتهازية.

وأشار (Inam Bhutta et al., (2021 أن المديرين ذوي الكفاءات العالية يمتلكون القدرة على التكيف الإستباقي داخل المؤسسة، حيث يدركون التغيرات البيئية ويطبقون إستراتيجيات إبداعية لتعزيز إستخدام الموارد وضمان الإستدامة طويلة الأجل، كما يساهم المديرون الفعالون في تحسين إستغلال الموارد النادرة للشركة في ظل بيئة أعمال تنافسية، مستفيدين من خبراتهم المهنية والأكاديمية. علاوة على ذلك، فإنهم يستثمرون معرفتهم وتجاربهم لتحقيق نمو مستدام، حيث تؤدي الكفاءة الإدارية العالية إلى تحسين أداء الشركة بشكل ملحوظ، في حين أن ضعف الكفاءة الإدارية قد يؤدي إلى تراجع الأداء المالي، كما أن الإدارة المؤهلة تساهم في تعزيز قيمة الشركة، ويكون هذا التأثير أكثر وضوحاً في الشركات التي تتمتع بملاءة مالية قوية.

وأشار (Ting et al., (2021 في دراسته التي أجراها على السوق التايواني أنه في ظل بيئة الأعمال المتسارعة الحالية، فإن التركيز فقط على التأثير المباشر لكفاءة الإدارة على الأداء التنظيمي قد لا يكون كافياً لاستيعاب قدرة المديرين على تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، حيث تلعب الكفاءات الإدارية دوراً حيوياً في بناء وتعزيز وتحقيق نجاح المؤسسات، والذي يتم قياسه من خلال مستويات الإنتاجية وقرارات

الاستثمار وسياسات الأجور، والأداء المالي العام للشركة. كما أن المديرين ذوي المهارات الإدارية المتقدمة يتخذون مبادرات وإستراتيجيات مبتكرة لإستغلال موارد الشركة لضمان إستدامة مالية طويلة الأجل، مما يعكس تأثيراً إيجابياً على أداء الشركات التايوانية.

وأكد (Ashiq et al., 2023) أن النجاح والنمو في عالم الأعمال مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بمدى كفاءة الممارسات الإدارية، حيث إن اتخاذ قرارات دقيقة وسريعة يعد أمراً بالغ الأهمية في بيئة الأعمال الحديثة التي تتسم بالمنافسة الشديدة والتغيرات المتسارعة كما أن الكفاءة الإدارية تؤثر بشكل مباشر على جودة الأرباح والأداء المالي العام للشركة، كما تشير الدراسات إلى أن جودة الأرباح تلعب دور الوسيط الجزئي في العلاقة بين القدرة الإدارية وأداء الشركة، مما يعني أن المديرين الأكفاء يعززون جودة الأرباح ويقللون من عدم تماثل المعلومات، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

هذا، وقد اشارت دراسة (Luo & Zhou 2017) إلى أن المديرين التنفيذيين هم الأكثر دراية ومعرفة بأعمال الشركة والقطاع الذي تنتمي إليه، فضلاً عن قاعدة العملاء الحاليين والمرتقبين وكذلك الحالة الاقتصادية للشركة، بما يؤدي إلى قدرة أعلى على تحقيق نتائج تشغيلية أفضل، ومن ثم خلق مزيد من التوقعات الإيجابية حول الأداء الخاص بالشركة.

وقد توصلت دراسة (Chatjuthamard et al., 2016) إلى أن المديرين الأكثر قدرة يستطيعون فهم وتطبيق المعايير المحاسبية بمزيد من المرونة، وبالتالي التأثير على جودة المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية وبناء تقديرات مستقبلية بشكل أكثر مصداقية، وخلصت دراسة (Bhutta et al., 2021) إلى أن المديرين ذوي القدرات المرتفعة يعتبرون من أهم الموارد غير الملموسة في الشركات، حيث يعززون من أداء الشركة وقيمتها.

وأضاف (Gan, 2019) أن القدرة الإدارية المرتفعة للمديرين التنفيذيين تساعد في تحسين كفاءة الاستثمار على مستوى الشركة، ويرجع السبب في ذلك إلى قدرتهم على اقتناص الفرص الاستثمارية المناسبة وإختيار أفضل المشروعات التي تحقق أعلى صافي قيمة حالية، لدعم النمو الداخلي والخارجي للشركة والتي من شأنها تعظيم قيمة الشركة وبالتالي زيادة ثروات حملة الأسهم.

وناقش (Bonsal et al., 2017) كيف أن القدرة الادارية المرتفعة للمدير التنفيذي تساعد في تخفيض الضغوط المالية على الشركة، حيث أنها تمكن المديرين من تحديد التغيرات الاقتصادية التي تواجهها الشركة بدقة وتفسير الاختلاف في الأداء المالي للشركات والتأثير على السياسات المالية والتمويلية، ومن

ثم تمكن هؤلاء المديرين من الدخول إلى أسواق المال بشكل أكثر سهولة، والحصول على التمويل المطلوب من مصادره الخارجية المختلفة بأقل تكلفة ممكنة، وقت الحاجة إليه.

وهدفنا دراسة محمد (2021) إلى توضيح أثر القدرة الإدارية للمديرين على الجوانب المختلفة للاستثمار من منظور قيمة المنشأة، بالتطبيق على بيانات الشركات السعودية خلال الفترة المالية من 2008 م حتى 2018م. وتم قياس القدرة الإدارية باستخدام نموذج DEA أما جوانب الاستثمار فقد تمثلت في الفرص الاستثمارية المتاحة، وحجم الاستثمار، وكفاءة القرارات الاستثمارية، وتوصلت الدراسة إلى أن القدرة الإدارية كانت ذات أثر موجب، ومعنوي على كل من حجم الاستثمار وكفاءة القرارات الاستثمارية، بينما جاء التأثير سالباً مع الفرص الاستثمارية المتاحة.

كما تناولت دراسة مليجي، (2019) اثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على جودة التقرير المالي ودورها في تخفيض خطر انهيار أسعار الأسهم باستخدام مدخل تحليل المحتوى والتطبيق على 116 شركة مساهمة غير مالية بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام 2016 حتى عام 2018، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة بين القدرة الإدارية وجودة التقارير المالية، وعلاقة سالبة بين القدرة الإدارية وخطر انهيار أسعار الأسهم.

7-1-2 تحليل الدراسات التي تناولت ماهية الغش ودوافعه ومسؤولية مراقب الحسابات، وكذا

علاقة القدرة الإدارية بالغش وجودة عملية المراجعة

نتيجة لتزايد سعي بعض المديرين لتعظيم منافعهم الشخصية على حساب منفعة الأطراف الأخرى، من خلال ارتكاب حالات الغش بالقوائم المالية، خاصة في ظل قدرتهم الإدارية ومجموعة المقومات الأخرى، انعكس ذلك الأمر سلبيًا على إمكانية الاعتماد على محتوى القوائم المالية من المعلومات، ولتقييد هذا السلوك غير الأخلاقي للإدارة استلزم ذلك ضرورة التحقق من الدوافع الإدارية المسببة لارتكاب الغش، ومحاولة إحكام ذلك باستخدام اليات حوكمة تعزز بيئة الرقابة الداخلية.

وفيما يتعلق بمفهوم الغش؛ فهو يعد أحد التصرفات غير القانونية Illegal Acts، التي تتم بصورة متعمدة وبسوء نية، من خلال اختراق هيكل الرقابة الداخلية للشركة والتحايل على القوانين واللوائح لتحقيق مرتكبها منافع خاصة؛ عبد اللطيف (2015)، وتتفق الإصدارات المهنية ISA No. 240 ISA No. 315; ISA No. 330: ISA No. 250; SAS No. 99; SAS No. 109; SAS No. 110) وكذلك بعض الدراسات السابقة (Modugu and Anyaduba, 2013; Taheri et al., 2014; Tyokoso and Tesgba, 2015) على إمكانية اعتباره بمثابة تحريفاً جوهرياً متعمداً في القوائم المالية، ينجم عن اختلاس الأصول أو إعداد قوائم مالية مضللة.

كما تتمثل مجالات إرتكاب الغش في كل من التلاعب، أو التعديل، في السجلات المحاسبية، وعدم التمثيل أو الحذف المتعمد لبعض المعاملات، والتطبيق الخاطئ المتعمد للمبادئ المحاسبية، وتسجيل قيود يومية زائفة، من خلال إدراج مبيعات وهمية في الدفاتير، مثل مبيعات الأمانة ISA No. 240.

وبتتبع المسؤولية المهنية لمراقبي الحسابات بشأن الكشف والتقرير عن الغش، فقد اتفقت الإصدارات المهنية الدولية ISA No. 240; ISA No. 315

أنه على مراقبي الحسابات تخطيط وأداء عملية المراجعة لتوفير تأكيد معقول Reasnable Assurance بشأن خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية،

سواء أكانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وهو ما يشير إلى وقوع مسؤولية الكشف والتقرير عن الغش على عاتق مراقبي الحسابات عند أداء عملية المراجعة.

وحتى يفي مراقب الحسابات بمسئوليته هذه، يجب الالتزام بالعديد من المتطلبات والتي تشمل؛ ممارسة الشك المهني Professional Skepticism وإجراء المناقشات مع فريق المراجعة، وفهم طبيعة وبيئة الرقابة الداخلية بالشركة، وأداء الإجراءات التحليلية، وتصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية إستجابة للمخاطر وتقييم أدلة المراجعة المتحصل عليها، والاستفسار من الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة لتحديد مجالات ارتكاب الغش ISA No. 240; SAS No.99.

وأما بشأن إمكانية قياس الغش في القوائم المالية؛ فقد أشار كل من (Carcello and Hermanson, 2008; Tugan, 2012; Shelton, 2014; Abdullahi and Mansor, 2015; Yusof et al., 2015; Manurung and Harsika, 2015; Ruankaew, 2016) إلى إمكانية قياس الغش من خلال عدة نماذج تستند على العوامل المرتبطة بارتكاب الغش، والتي تتمثل في كل من نموذج مثلث الغش Fraud Triangle Model والذي يعتمد في الأساس على ثلاثة عوامل رئيسة تتضمن كلاً من الحافز الذي يتمثل في مواجهة الإدارة لضغوط خارجية أو داخلية تجعلها تسعى لتحقيق مستوى ربح معين، سواء أكان ذلك بشكل قانوني أو غير قانوني، والفرصة التي تتمثل في توافر المناخ الملائم لارتكاب الغش كوجود نقاط ضعف في هيكل الرقابة الداخلية يسهل اختراقها، والتبرير الذي يشير لقدرة الأفراد على تبرير ارتكابهم للغش.

وكإمتداد لنموذج مثلث الغش أضاف كلاً من (Ozkul and Pamukcu, 2012; Abdullahi and Mansor, 2015; Yusof et al., 2015; Manurung and Harsika, 2015; Ruankaew, 2016) عامل القدرة Capability الذي يُشير للخصائص والمهارات الفردية لدى الأفراد، التي تمكنهم من

تحديد فرص ارتكاب الغش المتاحة بالشركة إلى العوامل الثلاثة المشار إليها أعلاه، فيما يعرف بنموذج
Diamond Model of Fraud

وبالإضافة لذلك أشار (Tugas, 2012; Yusof et al., 2015) إلى إمكانية تطوير نموذج، وظهور
نموذج Pentagon الذي ينطوي على بعد عامل خامس مرتبط بارتكاب الغش، وهو إطار الرقابة والضبط
الخارجي External Regulatory الذي يشير لمدى وجود آليات لضمان عدم اختراق القوانين واللوائح
وتفعيل الجزاءات والعقوبات عند الخروج عنها.

بالإضافة إلى إمكانية الاعتماد على عدة نماذج أخرى يستند كل منها على حساب عدة نسب توضح
سبب وإحتمالية ارتكاب الغش مثل نموذج Beneish M-score .

ويرى الباحث تعليقا على ما سبق أن المهارات الفردية والقدرات الإدارية Capability التي تم إضافتها
إلى نموذج معين الغش Diamond لهي خير دليل على إمكانية إستغلال القدرة الإدارية في ممارسات
الغش بالقوائم المالية تحقيقا للمصالح الشخصية، وهو ما جعل ذلك النموذج يتطور بعد ذلك إلى نموذج
Pentagon الذي أضاف أهمية وجود اليات حوكمية وتفعيل إطار رقابي للسيطرة على تلك العلاقة، وهو
ما يدعم موضوع البحث ويثري أهمية دراسة جوانبه.

ويشير علي، (2017) أن مسئولية مراقب الحسابات عن كشف والتقرير عن الغش هي مسئولية مهنية
بنص الإصدارات المهنية وإتفاق الدراسات السابقة، وأن وفائه بهذه المسئولية ينطلق من حرصه على
الارتقاء بجودة المراجعة من جهة، ويتطلب منه استخدام، وتطوير، أدوات كشف هذا الغش، والتي من
أهمها استخدام النماذج الرياضية، كإحدى الاجراءات التحليلية من جهة أخرى. هذا بجانب حتمية الاعتماد
على خبرته في إصدار الأحكام المهنية، خاصة فيما يتعلق بجوهرية التحريفات المتعمدة، أي الغش.

وعن تأثير القدرة الإدارية على مهام مراقبي الحسابات، فقد بحثت دراسة Li, Y., Liu, S., & Zhou, (2025) العلاقة بين القدرة الإدارية وتأخر تقرير المراجعة، وما إذا كانت هذه العلاقة تتأثر بجودة
المراجع الخارجي أم بيئة الرقابة الداخلية للمنشأة، وباستخدام مقياس القدرة الإدارية الذي طوره
Demerjian, (2012)، توصلت الدراسة إلى أن القدرة الإدارية ترتبط عكسيا بتأخر تقرير المراجعة، مما
يتماشى مع النظرية التي تفيد بأن المديرين ذوي الكفاءة العالية يساهمون في تقليل مخاطر الارتباط، مما
يؤدي إلى تقليل الجهد المطلوب في عملية المراجعة وتعزيز سرعة إعداد التقارير المالية.

علاوة على ذلك، توضح النتائج أن هذه العلاقة العكسية بين القدرة الإدارية وتأخر تقرير المراجعة
تكون أكثر وضوحاً لدى المراجعين ذوي الجودة المنخفضة، وهو ما يتم قياسه من خلال حجم مكتب

المراجعة وتخصصه في القطاع الصناعي، وتشير نتائج الدراسة أيضا إلى أن المراجعين الذين يمتلكون موارد أقل، أو الذين لديهم مخاوف تتعلق بالسمعة، يعتمدون بدرجة أكبر على فريق الإدارة في الشركة لتحسين سرعة التقارير المالية.

كما توصلت الدراسة أن العلاقة العكسية بين القدرة الإدارية وتأخر تقرير المراجعة يكون أكثر وضوحاً عندما تواجه الشركات ضعفاً في أنظمة الرقابة الداخلية، مما يعني أن دور القدرة الإدارية يصبح أكثر أهمية في بيانات التشغيل ذات التحديات الداخلية، وتؤكد النتائج أن امتلاك فريق إداري يتمتع بمستوى عالٍ من الكفاءة يعد عاملاً حاسماً في تحسين سرعة إعداد التقارير المالية، لا سيما بالنسبة للشركات التي تعمل في بيئات تشغيل أقل ملائمة.

وعلى النقيض، فقد بحثت دراسة (Seay & Williams, 2012) تأثير القدرة الإدارية للمدراء التنفيذيين على تغيير مراقب الحسابات وعما إذا كان هذا التأثير يختلف في حالة ما إذا قام العميل بإعفاء مراقبي الحسابات عن تأدية مهام عملية المراجعة (Dismissals)، أو في حالة قيام مراقب الحسابات بالاستغناء عن مراجعة حسابات العميل، (Resignations) وقد استندت تلك الدراسة إلى عينة مكونة من 992 مشاهدة للحالات تغيير مراقبي الحسابات والتي تلبية احتياجات تطبيق هذه الدراسة. وقد تم تقسيم العينة إلى 794 مشاهدة لحالات تغيير مراقبي الحسابات من شركات المراجعة الكبرى BIGN auditing firms و198 مشاهدة لحالات تغيير مراقبي الحسابات من شركات المراجعة العادية Non-Big Nauditing firms. كما تم الإطلاع على تقارير الأحداث الجوهرية لشركات العينة - وذلك لتحديد ما إذا كان تغيير مراقب الحسابات يعود إلى قيام العميل بإعفاء مراقبي الحسابات عن تأدية مهامهم أم يعود إلى قيام مراقبي الحسابات بالاستغناء عن مراجعة حسابات العميل، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير عكسي جوهري للقدرة الإدارية للمدراء التنفيذيين على عملية تغيير مراقب الحسابات، كما أشارت إلى أن الشركات التي يعمل لديها المدراء الأعلى قدرة يزيد فيها احتمال عدم تغيير مراقب الحسابات مقارنة بالشركات التي يعمل لديها المدراء الأقل قدرة، وقد تم التوصل إلى هذه النتائج بعد التحكم في الخصائص المختلفة للشركات ومكاتب المراجعة المقترحة من خلال الدراسات السابقة في هذا المجال، كما توصلت الدراسة إلى نفس النتائج عند دراسة العلاقة بين القدرة الإدارية وتغيير مراقب الحسابات في حالة قيام العميل بإعفاء مراقبي الحسابات عن تأدية مهامهم Dismissals، وفي حالة قيام مراقبي بالاستغناء عن مراجعة حسابات العميل Resignations وذلك على نحو منفصل.

وعن علاقة القدرة الإدارية بالغش فقد إتجهت دراسة (Wang, et al., 2017) إلى تحليل العلاقة بين القدرة الإدارية والاحتيال في التقارير المالية، مع الأخذ في الاعتبار تأثير الروابط السياسية وإجراءات

الإفناذ التنظيمي، و تم إجراء التحليل باستخدام عينة من الشركات المدرجة في الصين خلال الفترة ما بين 2007 و 2012، بهدف استكشاف الدور الذي تلعبه القدرات الإدارية في الحد من ممارسات الغش المالي، بالإضافة إلى مدى تأثير العوامل السياسية على هذه العلاقة، وتوصلت نتائج الدراسة أن زيادة مستوى القدرة الإدارية يرتبط بانخفاض احتمالية الغش في التقارير المالية، مما يشير إلى أن المديرين الأكثر كفاءة يكونون أكثر ميلاً إلى تعزيز جودة التقارير المالية والالتزام بالمعايير المحاسبية. ومع ذلك، تبين أن الروابط السياسية للشركات قد تضعف هذا التأثير، حيث يمكن أن تحد من دور الكفاءة الإدارية في تقليل احتمالية الاحتيال المالي.

كما أشارت التحليلات الإضافية إلى أن التأثير الإيجابي للقدرة الإدارية في الحد من الغش أكثر وضوحاً في الشركات غير المملوكة للدولة مقارنةً بالشركات المملوكة للدولة. ويعكس ذلك أن الشركات الخاصة قد تعتمد بشكل أكبر على جودة الإدارة في تحسين ممارسات الإفصاح المالي، بينما قد تتمتع الشركات الحكومية بوسائل حماية أخرى تقلل من الحاجة إلى كفاءة إدارية عالية.

أخيراً، كشفت الدراسة أن الشركات التي يديرها مديرون أكفاء تواجه عقوبات أقل حدة من قبل الجهات التنظيمية مقارنة بالشركات التي تدار من قبل مديرين أقل كفاءة، مما يشير إلى أن الهيئات الرقابية قد تأخذ في الاعتبار مستوى الكفاءة الإدارية عند فرض العقوبات على المخالفات المالية.

كما توصلت دراسة (Yung, 2018) إلى أن زيادة القدرة الإدارية تتيح للمديرين قدرة ومرونة أعلى في إختيار السياسات المحاسبية بما يحقق مصلحتهم الشخصية أو الإنتهازية على حساب مصلحة المستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى وتعتمد وجهة النظر في ذلك على نظرية "التربح الإداري" Rent Extraction أو تعظيم المنفعة، وذلك من خلال انخفاض جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية عن طريق عدم دقة رقم الأرباح، وذلك للتشويش أو التستر على الأداء الحقيقي السئ للشركة (Baik et al. 2018)، ومن ثم يوجد تأثير سلبي للقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية. في السياق ذاته، يمثل هدف المديرين التنفيذيين الرئيسي في العمل على تعظيم قيمة الشركة ومن ثم زيادة ثروة حملة الأسهم، ولكن بسبب وجود تعارض للمصالح بين حملة الأسهم (الموكل) والإدارة (الوكيل)، أصبح هناك دوافع إنتهازية لدى المديرين في تعظيم مصالحهم ومنفعتهم الشخصية حتى لو على حساب حملة الأسهم والإضرار بثرواتهم، حيث أشارت دراسة (Khurana et al., 2018) إلى أنه قد يقوم المديرون بأنشطة تهدف إلى إخفاء المنافع الشخصية لهم من خلال إصدار تقارير مالية ذات محتوى معلوماتي منخفض الجودة؛ مما يسهل من التربح الإداري وإمكانية ممارسة الغش.

ويرى الباحث من وجهة نظر متواضعة وفي حدود علمه ومن واقع الجدل العلمي سالف الذكر ،أن القدرة الإدارية في بعض الأحيان يكون لها تأثير بالغ الأهمية في تقييد قدرة مراقبي الحسابات على أداء مهامه في كشف الغش أو التلاعبات أو حتى في نوع التقرير الذي يصدره، حتى وإن طبقنا كافة المعايير اللازمة لإستيفاء متطلبات جودة عملية المراجعة التي تم تناولها في الأدب المحاسبي، والتي من أمثلتها التخصص الصناعي للمراجع أو حجم مكتب المراجعة أو أتعاب المراجعة أو مدة التعاقد بين الشركة ومكتب المراجعة، سنجد أن كل تلك الجوانب ستتأثر في غالب الأمر بالقدرة الإدارية، فعلى سبيل المثال إذا كانت جودة المراجعة تتأثر بحجم مكتب المراجعة فلماذا سقطت كبرى الشركات العالمية في أحداث الأزمة المالية العالمية رغم أنها كانت تراجع من أكبر مكاتب المراجعة ؟، ومن أبرز أمثلتها سقوط شركة إنرون (Enron - 2001) حيث كان المراجع المسؤول Arthur Andersen أحد أكبر مكاتب المراجعة، ولكنه تورط في التستر وبمعاونة بعض القيادات التنفيذية ذوى القدرة الإدارية، على تحريفات مالية جوهرية ضخمة داخل شركة إنرون لإخفاء الديون وتضخيم الأرباح، مما أسفر عن إفلاس إنرون، وأدى ذلك إلى إغلاق مكتب آرثر أندرسن نهائياً بعد أن كان أحد أكبر خمس شركات مراجعة في العالم.

وليست واقعة ليمان براذرز (Lehman Brothers - 2008) ببعيدة، حيث كان المراجع المسؤول Ernst & Young (EY)، الذي تم اتهامه بالتواطؤ مع الإدارة التنفيذية في إخفاء الالتزامات المالية من خلال "Repo 105"، وهي تقنية محاسبية مضللة استُخدمت لإخفاء الديون الحقيقية عن المستثمرين والجهات التنظيمية، مما أدى إلى إفلاس البنك، الذي كان من أكبر المؤسسات المالية في الولايات المتحدة، وتسبب في أزمة اقتصادية عالمية.

ولعل أحدث الوقائع إفلاس وايركارد (Wirecard - 2020)، حيث تورط مكتب EY في الفشل في الكشف عن اختفاء 1.9 مليار يورو من الميزانية العمومية لشركة وايركارد الألمانية وإنهاء وإعتقال الرئيس التنفيذي ماركوس براون، رغم أن المراجعين كانوا مطالبين بالتأكد من صحة أرصدة الشركة النقدية في البنوك، وأدى هذا الفشل إلى إفلاس وايركارد وإضعاف الثقة في قطاع التدقيق المالي الأوروبي.

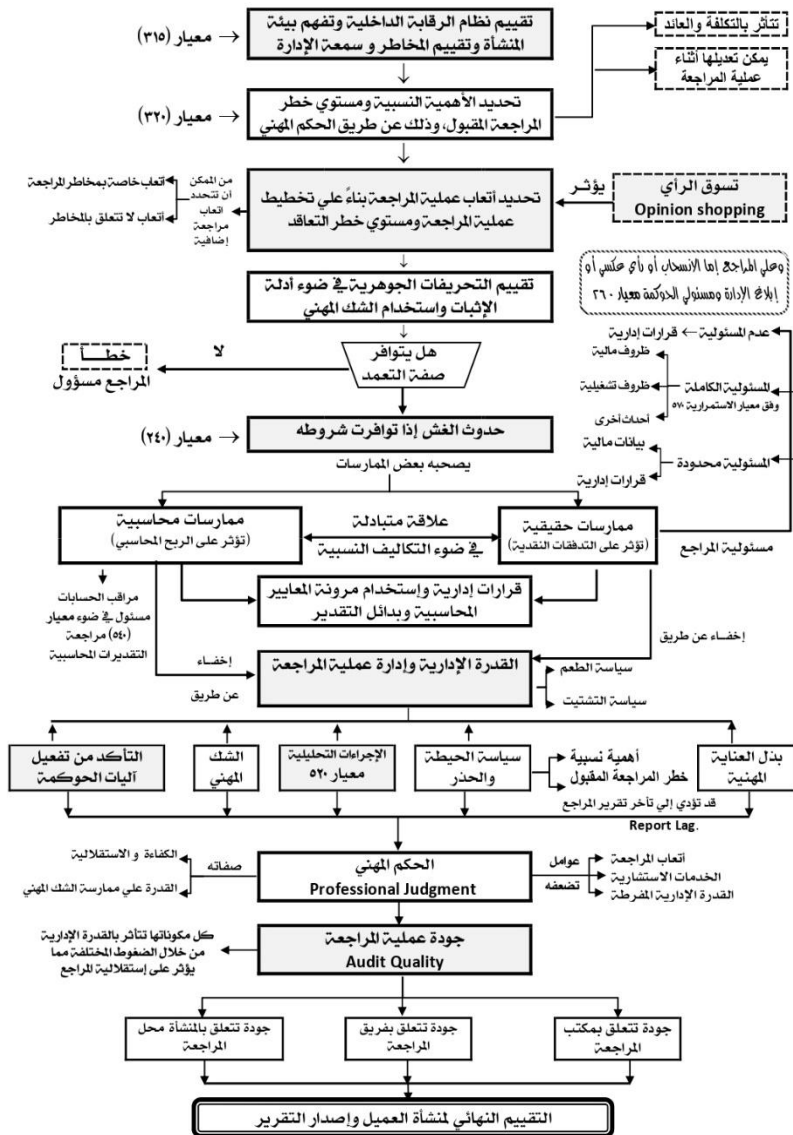
وأما عن تأثير مدة التعاقد، فتُشير الأبحاث إلى أن طول مدة التعاقد بين الشركة ومكتب المراجعة قد تؤدي إلى ضعف استقلالية المراجع بسبب نشوء علاقات مالية وإدارية مع الشركة، مما يقلل من كفاءة المراجعة ويزيد من فرص التواطؤ، ووفقاً لدراسة (Zhou & Liu (2017، فإن المديرين التنفيذيين ذوى القدرات العالية قادرون على استغلال هذه العلاقات الممتدة في الضغط على المراجعين للتغاضي عن المخالفات، وهو ما كان واضحاً في واقعة ليمان براذرز، حيث بقيت EY مدققةً للبنك لفترة طويلة دون الإبلاغ عن أي مخالفات حتى وقوع الانهيار.

أما بالنسبة إلى التخصص الصناعي للمراجع، فعلى الرغم من أهميته في تحسين جودة المراجعة، إلا أنه ليس كافياً لمنع التحريفات المحاسبية، حيث أن إنهيارات الشركات الكبرى، مثل إنرون ووايركارد، أظهرت أن المراجعين الصناعيين المتخصصين لم يتمكنوا من اكتشاف التلاعبات بسبب تأثير الإدارة العليا في التحكم في نطاق المراجعة Audit Management، وهو ما أشار إليه (Harris & Collins 2025) من خلال مفهوم "استراتيجيات الطعم والتشتيت"، حيث تقوم الشركات بتوجيه المراجعين إلى مناطق غير حرجية لإبعادهم عن المناطق الأكثر عرضة للتحريفات الجوهرية.

وأخيراً، فيما يتعلق بالعلاقة بين أتعاب المراجعة وجودة المراجعة، ففي كثير من الأحيان يُنظر إلى ارتفاع أتعاب المراجعة على أنه مؤشر لجودة المراجعة، إلا أن الدراسات الحديثة وواقع المهنة يشير إلى أنها قد تكون أداة تستخدمها الإدارة التنفيذية للسيطرة على مخرجات التدقيق بل وتسوق الرأي في كثير من الأحيان، فكما أوضح (Luo & Zhang 2024)، قد يتم استخدام أتعاب المراجعة كوسيلة لإغراء المراجعين أو ممارسة الضغط عليهم من أجل التلاعب في التقارير المالية، حيث يتم رفع الأتعاب كمقابل لغض النظر عن بعض التحريفات الجوهرية أو التقليل من حدة التحفظات في تقرير المراجعة.

ويؤكد الباحث أنه حتى في الحالات التي يتم فيها الإصرار من قبل مراقب الحسابات على إصدار تقرير مراجعة متحفظ أو عكسي لإكتشافه بعض التحريفات الجوهرية، فإن قدرة الإدارة التنفيذية على إنهاء التعاقد مع المراجع واستبداله بآخر أكثر تعاوناً وتسوقاً للرأي opinion Shopping سيحد من تأثير مثل هذه الإجراءات، وهذا ما يفسر سبب انخفاض نسبة الشركات التي تصدر بشأنها تقارير متحفظة أو تقارير عكسية، حيث تسعى الشركات إلى التأثير على مخرجات المراجعة من خلال تغيير المراجع عند وجود تحفظات جوهرية.

وقد قام الباحث من واقع ما سبق وفي حدود علمه بتصميم خريطة تدفق هي بمثابة إطار عام يفسر كافة التأثيرات والضغوط والتحديات التي قد يتعرض لها مراقب الحسابات من بداية دراسته لبيئة الرقابة الداخلية للمنشأة محل المراجعة وحتى إصدار التقرير، مع بيان دور القدرة الإدارية والعوامل الأخرى التي قد تؤثر على جودة عملية المراجعة خلال مراحل عملية المراجعة، وبخاصة فيما يتعلق بقدرة مراقب الحسابات في إكتشاف الغش والتلاعبات المختلفة في ظل هذه العوامل، وأخيراً أهمية تفعيل آليات الحوكمة لإعادة ضبط نظام الرقابة الداخلية والحفاظ على استقلالية المراجع قدر الإمكان من أجل أحكام مهنية صائبة.



شكل 1: إعداد الباحث

7-1-3 تحليل الدراسات التي تناولت أهمية التمثيل النوعي لمجلس الإدارة كأحد مكونات اليات الحوكمة وعلاقته بالقدرة الإدارية وشفافية التقارير المالية

تقع المسؤولية الأساسية في منع واكتشاف الغش على الإدارة والمكلفين بالحوكمة، ومن المهم أن تشدد الإدارة، في ظل إشراف المكلفين بالحوكمة، بشكل قوي على منع الغش، لتقليل فرص وقوعه وردع مرتكبيه بما يؤدي إلى خلق قناعة لدى الأفراد بعدم ارتكاب الغش بسبب احتمال اكتشافه والتعرض للعقاب. وينطوي ذلك على خلق ثقافة الأمانة والسلوك الأخلاقي الذي يمكن تعيينه بإشراف من قبل المكلفين بالحوكمة، كما يجب الأخذ في الحسبان إمكانية قيام المكلفين بالحوكمة بتجاوز أدوات الرقابة، أو التأثير غير المناسب على عملية التقرير المالي، مثل الممارسات التي تقوم بها الإدارة للتأثير على تقدير المحللين لأداء وربحية المنشأة، وتشمل مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة في الإشراف على الإدارة التنفيذية، وتشكيل اللجان، وكيفية اختياره لأعضائه (OECD Principles of Corporate Governance, 2004).

وفيما يتعلق بالمزيج النوعي لمجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة، فقد بحثت دراسة Yarram, S. (2024) R., & Adapa, S. ما إذا كانت المرأة تساهم في تحسين أداء الشركات التي تشغل فيها مناصب في مجلس الإدارة، وذكرت الدراسة أن العديد من الدراسات السابقة قد تناولت هذه المسألة، ولكن لم يتم التوصل إلى إجماع واضح بشأن الفوائد المترتبة على تولي النساء مناصب قيادية، كما سعت الدراسة إلى بحث هذا الموضوع من زاوية مختلفة، من خلال التساؤل حول ما إذا كانت العلاقة بين المزيج النوعي في مجلس الإدارة وأداء الأعمال يختلف عبر القطاعات الاقتصادية ودورات النشاط الاقتصادي.

وتمثلت عينة الدراسة من الشركات المدرجة في مؤشر S&P الأسترالي 300 (ASX)، وشمل الفترة الزمنية من 2004 إلى 2016، مما أتاح دراسة تأثير كل من الاختلافات القطاعية والدورات الاقتصادية على العلاقة بين المزيج النوعي لمجالس الإدارة وأداء الشركات و تم التركيز على البيئة الأسترالية، التي تتميز عن غيرها من الدول الغربية بعدم فرض حصص إلزامية للنساء في مجالس الإدارة، حيث تعتمد ممارسات الحوكمة في أستراليا على المبادئ التوجيهية بدلاً من القواعد الإلزامية.

ورغم أن الدراسة لم تجد أي دليل على تأثير المزيج النوعي في مجالس الإدارة على الأداء العام للشركات عند النظر إلى السوق ككل، إلا أن تحليل الاختلافات القطاعية ودورات النشاط الاقتصادي قد أسفر عن نتائج إضافية هامة وهو أن المزيج النوعي بمجالس الإدارة يرتبط إيجابياً بأداء الشركات العاملة في قطاعي الخدمات والتمويل دون القطاعات الأخرى، خاصة بعد التعديلات التي طرأت على ممارسات الحوكمة المؤسسية المتعلقة بالتنوع في عام 2010.

وعن تفسير المنافع المتوقعة من إشراك النساء في مجالس الإدارة، فقد وجد Farooq et al. (2023) و Jumreornvong et al. (2022) و Ul Ain et al. (2020) دليلاً على أن النساء في مجالس الإدارة غالباً ما يجلبن خلفيات ثقافية ومعرفية متنوعة، مما يساعد على تقديم رؤى جديدة حول التحديات والفرص، وأن هذه الرؤى المتنوعة تتيح للشركات بناء استراتيجيات أكثر شمولية تأخذ في الاعتبار مختلف الجوانب والأبعاد، مما ينعكس إيجابياً على صنع القرار داخل المجلس.

وفي هذا الإطار، يشير Rodriguez et al. (2024) و Doan and Iskandar (2020) إلى أن الشركات التي تضم نساء في مجالس إدارتها تتميز بمعدلات ربحية مرتفعة، حيث يُفسّر ذلك بأن التنوع الجنسي في مجلس الإدارة يعزز من التنوع في وجهات النظر، مما يمكنه من تقييم المخاطر بشكل أكثر دقة، ويؤدي ذلك إلى استقرار الأداء المالي.

كما قدمت دراسات أخرى، مثل Withisuphakorn et al. (2021) و Comi et al. (2021)، أدلةً عملية على أن وجود النساء في مجالس الإدارة يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الشركات، مما يرفع مستوى الحوكمة والإفصاح المالي.

وفي دراسة أخرى، توصل كل من Ahmed and Atif (2021) و Iskandar Doan and (2020) إلى أن وجود النساء في مجالس الإدارة يعزز من تمثيل الشركات للمجتمع الذي تعمل فيه، مما ينعكس إيجابياً على سمعتها ويزيد من ولاء العملاء. وفي هذا السياق، خلصت دراسة مجد (2020) إلى أن الشركات التي تعكس تنوع المجتمع في هيكلها الإداري تكون أكثر قدرة على فهم احتياجات العملاء وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

علاوة على ذلك، أشار Ul Ain et al. (2020) و Comi et al. (2021) إلى أن التمثيل النسائي في مجالس الإدارة يعزز من العدالة الاجتماعية، حيث يُعد مؤشراً على التزام الشركة بالمساواة وتكافؤ الفرص، مما يساهم في تحسين بيئة العمل وتعزيز القيم المؤسسية المستدامة.

وأخيراً، يرى Issa and Zaid (2021) أن المزيج النوعي بمجلس الإدارة يزيد من فرص الابتكار، حيث أن النساء يجلبن أفكاراً ورؤى جديدة تعزز من تطوير المنتجات والخدمات، وهو ما يدعم التنافسية المؤسسية.

وفيما يتعلق بتفعيل مشاركة المرأة في الهيكل المؤسسي المصري، بما يتماشى مع الأطر التنظيمية والرؤى التنموية الداعمة لإدماج المرأة في مواقع صنع القرار، فقد أولت الجهات التنظيمية في مصر إهتماماً بتنفيذ سياسات لزيادة التمثيل النسائي في الشركات المصرية، حيث أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية

قراراً رقم (11) لسنة 2014 بتاريخ 2014/1/22 يتضمن تعديلاً في قواعد قيد وشطب الأوراق المالية، وذلك من من خلال إستحداث شرط بالمادة السادسة والمتمثل في " أهمية وجود تمثيل عنصر نسائي بمجلس إدارة الشركات.

وفي سبتمبر 2019 نفذت الهيئة تعديلاً على القرار رقم (11) لسنة 2014 بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (123) لسنة 2019 والذي تضمن في مادته الأولى، إضافة بند (و) إلى المادة السادسة من قواعد القيد والشطب، ونصه كالآتي:

أن يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة عنصراً نسائياً على الأقل"، كما نصت المادة الثانية من القرار على ضرورة قيام الشركات بتضمين تشكيل مجلس إدارتها عنصراً نسائياً على الأقل، وعليها توفير أوضاعها وفقاً لذلك في موعد أقصاه 2020/12/31 كلما كان ذلك ممكناً، أو في أول إنتخابات لمجلس إدارة الشركة .

وفي إطار الجهود التي تبذلها الهيئة العامة للرقابة المالية للإسهام في تمكين المرأة بإعطائها الفرصة للقيادة والمشاركة في صنع القرار بما يتناسب مع رؤية الدولة المصرية 2030، وإستراتيجيتها للتنمية المستدامة في هذا الشأن، فقد أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (109) لسنة 2021 بتاريخ 2021/7/5 بتعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، والذي يتضمن في مادته الأولى تعديل البند الثامن من المادة السادسة على النحو التالي "ألا تقل نسبة تمثيل المرأة في مجلس إدارة الشركة عن (25%) أو عضويتين على الأقل، كما نصت المادة الثانية من القرار على الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية توفير أوضاعها على النحو المنصوص عليه بهذا القرار في موعد أقصاه 2022/12/31.

ويرى الباحث في ضوء ما سبق، أن معظم الأدلة البحثية تتجه إلى زيادة الإهتمام بالمزيج النوعي بمجالس الإدارة، نظراً لأنه لا يقتصر فقط على تحقيق التنوع، بل يؤدي إلى تحسين الأداء المالي، وزيادة الشفافية، وتعزيز الابتكار، وتقوية العلاقة مع المجتمع، مما يجعل هذا التوجه أحد العوامل الإستراتيجية في دعم الشركات وكذلك يخفض من الممارسات الانتهازية بجوانبها المختلفة، إضافة إلى أن المزيج النوعي بمجلس الإدارة يتفق مع نظريتي الإعتماد على الموارد Resource dependency Theory ونظرية الكتلة الحرجة Critical Mass Theory من حيث أهمية المزيج النوعي وقدرته على المساهمة في تجارب ومهارات وقدرات متنوعة بديلاً عن انفراد شخص أو فئة بذلك، الأمر الذي يؤثر إيجاباً على فعالية وظيفة الرقابة والإشراف على سلوك المديرين، كما يظهر ذلك تطبيقاً على البيئة المصرية في ضوء الجهود التي تبذلها الهيئة العامة للرقابة المالية تماشياً مع رؤية الدولة المصرية، 2030 وذلك لأجل الإسهام في تمكين

المرأة بإعطائها الفرصة للقيادة والمشاركة في صنع القرار وبخاصة بعد قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، والذي يتضمن تعديل نسبة تمثيل المرأة في مجلس إدارة الشركة بنسبة لا تقل عن (25%) أو عضويتين على الأقل.

7-2 التعليق على الدراسات السابقة وإشتقاق الفجوة البحثية

تعكس الدراسات السابقة التي تم استعراضها تطوراً ملحوظاً في تفهم العلاقة بين القدرة الإدارية، والغش المالي، ودور التمثيل النوعي لمجلس الإدارة في تعزيز الحوكمة والشفافية. فقد ركزت الأبحاث السابقة على تحليل تأثير القدرة الإدارية على أداء وقيمة الشركات، ومدى قدرتها على توليد مزايا تنافسية، كما تناولت بعض الدراسات تأثيرها على جودة التقارير المالية ومدى احتمالية الغش المالي. في المقابل، تناولت مجموعة أخرى من الأبحاث مسؤولية مراقب الحسابات في الكشف عن الغش المالي، ومدى تأثير عملية المراجعة بالعلاقات مع الإدارة التنفيذية، وطول مدة التعاقد، وحجم مكتب المراجعة. وأخيراً، سلطت بعض الدراسات الضوء على أهمية التمثيل النوعي لمجلس الإدارة كأداة للحد من الغش وتعزيز فعالية الحوكمة المؤسسية.

ورغم أن بعض الدراسات أشارت إلى أن القدرة الإدارية تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للشركات، حيث أظهرت دراسة (Demerjian et al. (2012 أن الشركات التي تتمتع بمديرين ذوي كفاءة إدارية عالية تكون أكثر قدرة على استغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة، وتحقيق أقصى عوائد ممكنة. كما أكدت (Rahman et al. (2020 و (Andreou et al. (2017 أن القدرة الإدارية تمثل عنصراً ديناميكياً قادراً على التأثير في جودة القرارات الاستثمارية والتمويلية.

إلا أنه على الجانب الآخر، أشارت بعض الدراسات إلى أن القدرة الإدارية قد تؤدي إلى ممارسات غير مشروعة، خاصة في ظل ضعف أنظمة الحوكمة. فقد توصلت دراسة (Zhou & Liu (2017 إلى أن المديرين ذوي الكفاءات العالية لديهم قدرة أكبر على إخفاء الغش المالي بطرق يصعب اكتشافها، مما يعقد من مهمة مراقبي الحسابات. وأكدت دراسة (Yung (2018 على أن بعض المديرين يستخدمون مهاراتهم لإدارة الأرباح بشكل انتهازي أو إخفاء التحريفات المالية، مما يؤثر على شفافية التقارير المالية.

كما تناولت العديد من الدراسات مسؤولية مراقب الحسابات في الكشف عن الغش المالي وتحليل مدى تأثيره بالقدرة الإدارية. فمثلاً، أظهرت دراسة (Seay & Williams (2012 أن المديرين ذوي الكفاءات العالية لديهم القدرة على التأثير على قرارات تغيير مراقب الحسابات، مما يجعلهم قادرين على تعيين مراجعين أكثر تعاوناً، أو ممن لديهم استقلالية أقل، كما أكدت دراسة (Wang et al. (2017 أن الشركات التي لديها مديرون أكفاء تتعرض لعقوبات تنظيمية أقل، حتى في حالة الاشتباه في ممارسات الغش المالي،

مما يثير تساؤلات حول مدى تأثير القدرة الإدارية على البيئة الرقابية ومدى فعالية إجراءات التدقيق الخارجي.

من جانب آخر، تشير بعض الدراسات مثل (Luo & Zhang (2024 إلى أن أتعاب المراجعة قد تستخدم كأداة للتأثير على المدققين، مما يؤثر على جودة المراجعة واستقلالية مراقب الحسابات. ويدعم ذلك ما أشار إليه (Harris&Collins (2025 حول استخدام استراتيجيات "الطعم والتشتيت" من قبل المديرين التنفيذيين لإبعاد المراجعين عن المناطق الأكثر عرضة للتحريفات الجوهرية.

وأخيرا تشير الأبحاث في الآونة الأخيرة إلى أن المزيج النوعي في مجلس الإدارة قد يلعب دوراً في تحسين الحوكمة وتقليل احتمالية الغش المالي، فقد أكدت دراسة (Yarram & Adapa (2024 أن وجود النساء في مجالس الإدارة قد يساهم في تحسين الرقابة الداخلية على القرارات الإدارية، كما وجدت دراسة (Farooq et al. (2023 أن النساء في مجالس الإدارة يصفن رؤى مختلفة تسهم في تحسين جودة اتخاذ القرارات وتعزيز الشفافية، ولكن مع كل ذلك قد تأتي نتائج الدراسة الحالية بمردود مختلف تطبيقاً على البيئة المصرية.

الفجوة البحثية وأصالة وإضافة البحث:

على الرغم من ثراء الدراسات السابقة فيما يتعلق بتأثير القدرة الإدارية على الأداء المالي وجودة التقارير المالية، إلا أن هناك نقاط بحثية لم يتم تناولها بالشكل الكاف، فعلى الرغم من وجود دراسات عديدة تناولت أهمية التمثيل النوعي لمجلس الإدارة في تحسين الشفافية والحوكمة وبخاصة تمثيل النساء، إلا أن معظم هذه الدراسات لم تختبر - في حدود علم الباحث - كيف يمكن لهذا التمثيل النوعي تعديل العلاقة بين القدرة الإدارية ووجود الغش بالقوائم المالية في ضوء مسؤولية مراقب الحسابات، مما يمثل فجوة بحثية تستدعي المزيد من البحث الدراسة..، هذا بالإضافة إلى أن هناك ندرة في الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين القدرة الإدارية ووجود الغش بالقوائم المالية في ضوء مسؤولية مراقب الحسابات.

ولذلك، وفي ضوء ما تم استعراضه من تحليل الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية، يمكن صياغة الفروض البحثية على النحو التالي:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة الإدارية وإحتمالية وجود الغش بالقوائم المالية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

الفرض الثاني: يختلف تأثير العلاقة بين القدرة الإدارية وإحتمالية وجود الغش بالقوائم المالية، وفقاً للمزيج النوعي لمجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات.

7-3 الدراسة التطبيقية

تحقيقاً لهدف البحث، ومن ثم اختبار فروضه، تم إجراء دراسة تطبيقية. ويتناول الباحث في هذه الجزئية من البحث؛ أهداف الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، ونموذج البحث، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة، وأدوات التحليل الإحصائي، وأخيراً اختبار فروض البحث ونتائج الدراسة التطبيقية، وذلك على النحو التالي:

7-3-1 أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية دراسة واختبار الأثر المعدل للمزيج النوعي بمجلس الإدارة في تحليل واختبار العلاقة بين القدرة الإدارية ووجود الغش بالقوائم المالية في ضوء مسؤولية مراقب الحسابات.

7-3-2 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من 2014 وحتى 2023، بعد إستبعاد البنوك والمؤسسات المالية نظراً لخضوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها، نتيجة لاختلاف طبيعة نشاطها. وقد تم اختيار عينة حكمية من هذه الشركات، روعي في اختيارها عدة اعتبارات وهي؛ توافر قوائمها المالية والإيضاحات المتممة لها خلال سنوات الدراسة، وأن تقوم الشركة بنشر قوائمها المالية بالجنبة المصري، وأن تتوافر أسعار أسهمها في تواريخ محددة. ولذا قام الباحث باستبعاد الشركات التي خرجت من التسجيل في بورصة الأوراق المالية، وتلك التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية، وكذلك التي لم يتمكن الباحث من الحصول على بياناتها خلال أي سنة من سنوات الدراسة.

وبذلك بلغ عدد شركات العينة النهائية محل الدراسة (75) شركة لعدد 10 سنوات، بحجم مشاهدات (629) مشاهدة، ويلخص الجدول التالي رقم (1) بيانات توزيع عينة الدراسة حسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها.

جدول 1: بيانات توزيع عينة الدراسة حسب القطاعات

م	القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	النسبة
1	السلع الإستهلاكية الترفيهية	12	99	15.74%
2	السلع الإستهلاكية الأساسية	15	127	20.9%
3	الرعاية الصحية	7	62	9.86%
4	القطاع الصناعي	14	114	18.12%
5	قطاع المواد الأساسية	13	115	18.28%
6	العقارات	14	112	17.81%
	الإجمالي	75	629	100%

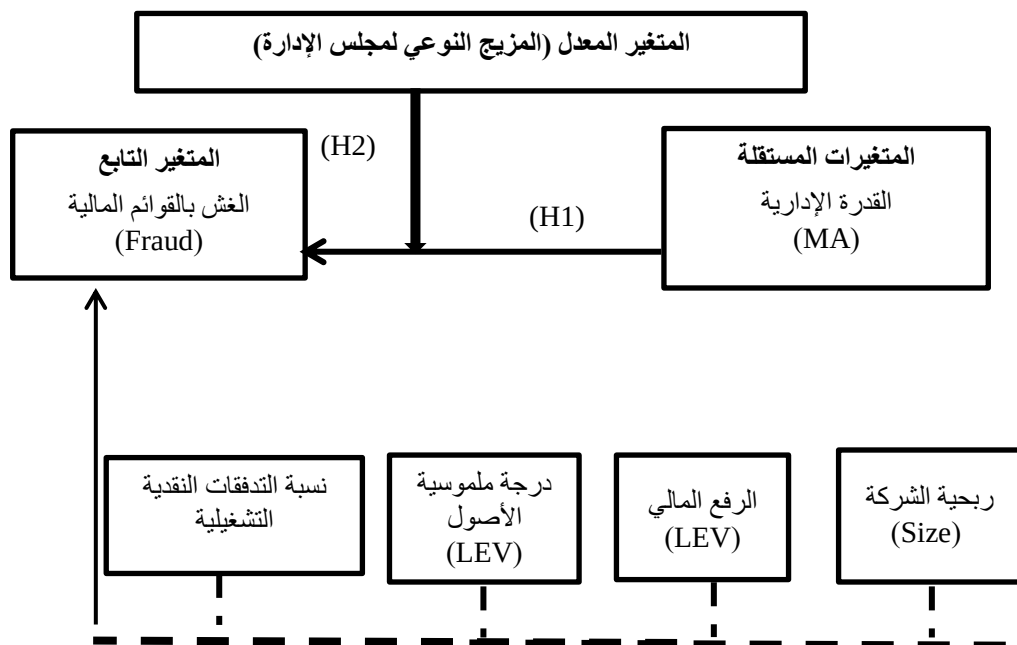
تمثل عينة الدراسة عينة تحكمية يتم اختيارها من بين الشركات المدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة الزمنية (2014 - 2023) على أن يستبعد منها ما يلي:

- الشركات المالية المصرفية وغير المصرفية.
- الشركات التي لم يتوافر عنها البيانات اللازمة خلال فترة الدراسة.
- الشركات التي تصنف بقطاعات يزيد فيها عدد الشركات عن 10 شركات لكل سنة خلال الفترة الدراسة

7-3-3 نموذج البحث وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة

لأغراض اختبار العلاقات التأثيرية مجال الدراسة، إستلزم ذلك تناول كل من؛ نموذج البحث، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

7-3-3-1 نموذج البحث



شكل 2: نموذج البحث

المصدر (إعداد الباحث)

7-3-3-2 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

أولاً: المتغير المستقل: قياس القدرة الإدارية

إعتمدت دراسة (Demerjian et al. (2012 على مقياس خاص لقياس القدرة الإدارية، يقوم على قياس مدى كفاءة المديرين في تحويل موارد الشركة المتاحة إلى أقصى إيرادات ممكنة كفاءة استخدام الموارد المتاحة، حيث تستخدم كل شركة مجموعة من الموارد (المدخلات) مثل الأصول الملموسة وغير الملموسة والعمالة وغيرها، وذلك لتوليد الإيرادات (المخرجات). ويسمى المقياس المستخدم في هذه الدراسة أسلوب تحليل مغلف البيانات (Data Envelopment Analysis (DEA وهو أحد أساليب تقييم الأداء التي تستند إلى المقارنة بالأفضل في مجال القطاع الصناعي باستخدام أسلوب البرمجة الخطية، ويتكون من خطوتين، الأولى، يتم تقدير كفاءة الشركة داخل صناعة معينة عن طريق مقارنة المبيعات (المخرجات) المحققة للشركة بالموارد (المدخلات) التي تم استخدامها في توليد هذه المبيعات والخطوة

الثانية، يتم استبعاد خصائص الشركة من الخطوة السابقة والتي تتمثل في حجم الشركة، وعمر الشركة والحصة السوقية، والتدفقات النقدية الحرة الموجبة، وأرباح فروق تحويل العملات من خلال معادلة انحدار Tobit، ويكون متبقي المعادلة (البواقي) هي القدرة الإدارية للمديرين.

ويتميز ذلك المقياس دونا عن غيره، بقدرته على فصل وعزل تأثير العنصر الإداري عن خصائص وأداء الشركة، فضلاً عن تناوله من قبل العديد من الدراسات عند قياس القدرة الإدارية، بحيث أصبح هو المستخدم في معظم الدراسات التي تناولت القدرة الإدارية، وذلك بعد أن أعطى نتائج أفضل بكثير من المقاييس الأخرى لقياس القدرة الإدارية.

وفيما يلي الخطوات التفصيلية للنموذج:

المرحلة الأولى: تقدير الكفاءة الكلية للشركة

تقدر الكفاءة الكلية للشركة على مستوى كل صناعة باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات Data Envelopment من خلال المعادلة التالية 2012 Demerjian et al Analysis:

$$max0 = \frac{Sales}{PPE + SGA + COGS}$$

حيث أن:

المخرجات تتمثل في Sales مبيعات السنة.

أما المدخلات تتمثل في كل من:

COGS: تكلفة المبيعات للسنة.

SGA: المصروفات الإدارية والبيعية العامة للسنة.

PPE: صافي الأصول والممتلكات والمعدات في بداية السنة.

تتراوح قيمة إجراء أسلوب Data Envelopment Analysis ما بين الصفر والواحد الصحيح لتعكس القيود في برمجة الأمثلية، فالشركات التي تأخذ القيمة (1) هي الشركات الأكثر كفاءة حيث تحقق أقصى استفادة من الموارد المتاحة لها مقارنة بنظيراتها من الشركات التي تعمل بنفس الصناعة، أما الشركات التي تقل عن الواحد الصحيح هي الشركات غير الكفاء وتحتاج إما لزيادة إيراداتها أو لتخفيض مدخلاتها.

المرحلة الثانية: تعديل درجة كفاءة الشركة

ترجع درجة الكفاءة الكلية المحسوبة في المرحلة الأولى إلى كل من الإدارة والشركة، لذلك يجب تعديلها عن طريق استبعاد تأثير بعض خصائص الشركة المؤثرة عليها مثل: حجم الشركة والنصيب السوقي للشركة، والتدفقات النقدية الحرة الموجبة، وعمر الشركة، كما يتم استبعاد العوامل التي تعوق الجهود الإدارية مثل تعدد قطاعات الشركة، والعمليات التجارية الدولية. ويتم ذلك من خلال نموذج الإنحدار التالي نموذج انحدار (Demerjian et al Tobit, 2012) .

$$\text{Firm Efficiency}_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{Log Total Assets}_{i,t} + \beta_2 \text{Market Share}_{i,t} + \beta_3 \text{Positive Free Cash Flow}_{i,t} + \beta_4 \text{Log FirmAge}_{i,t} + \beta_5 \text{Foreign Currency Indicator}_{i,t} + \beta_6 \text{Year Indicator}_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

- **Firm Efficiency**: الكفاءة الكلية المقدرة من المعادلة رقم (1) باستخدام تحليل أسلوب **Data Envelopment Analysis**.
- **Ln (Total Assets)**: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية السنة.
- **Market Share**: النصيب السوقي للشركة، وهو نسبة مبيعات الشركة إلى إجمالي مبيعات الصناعة في السنة.
- **Positive Free Cash Flow**: التدفقات النقدية الحرة الموجبة، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا حققت الشركة تدفقات نقدية حرة موجبة، والقيمة (0) إذا حققت الشركة تدفقات نقدية حرة سالبة.
- **Ln (Age)**: اللوغاريتم الطبيعي لعمر الشركة، ويعبر عنه بعدد سنوات قيد الشركة في البورصة حتى السنة.
- **Business Segment Concentration**: تركيز قطاع الأعمال، ويقاس بنسبة مبيعات قطاع الأعمال للشركة إلى مجموع مبيعات قطاعات الشركة.
- **Foreign Currency Indicator**: مؤشر للعملة الأجنبية، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا حققت الشركة أرباحاً موجبة عند تسوية (ترجمة) العملات الأجنبية في السنة.
- **Year Indicator**: مؤشر متغير وهمي للسنة.

كما تنسب البواقي (Residual)، وهي النسبة غير المفسرة من النموذج من معادلة الانحدار، إلى الإدارة وبالتالي، تعد البواقي من معادلة Tobit درجة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين. ويرجع استخدام نموذج انحدار Tobit لما يتميز به من إيجابية كبيرة عند تقدير المعادلات التي يكون المتغير التابع فيها محدوداً بمدى معين، حيث إن كفاءة الشركة (المتغير التابع) تقع بين الصفر والواحد الصحيح، وبالتالي فهي تمثل متغيراً محدوداً.

ثانياً: قياس المتغير التابع: احتمالية الغش بالقوائم المالية

يستخدم الباحث، تماشياً مع الدراسات السابقة نموذج Beneish M- Score في التحقق من احتمالية إرتكاب الغش والذي يعتمد على (8) مؤشرات، كما يمكن الاستناد على تلك المؤشرات بصورة منفصلة لتحديد مجال إرتكاب الغش وتصنيف الشركة على أنها مرتكبة للغش في حالة إشارة اثنين أو أكثر من تلك المؤشرات لذلك عبد اللطيف (2015)، أو الدمج بينها بتقدير قيمة M لتحديد احتمال تعرض الشركة للغش، وإذا كانت ($M > -2.22$) يشير ذلك إلى احتمال إرتكاب الغش (Fanceschetti and Koschtial, 2012; Mahama, 2015; Nia, 2015)

وسيتم حساب قيمة M بالمعادلة التالية:

$$M = -4.84 + 0.920 \text{ DSRI} + 0.528 \text{ GMI} + 0.404 \text{ AQI} + 0.892 \text{ SGI} + 0.115 \text{ DEPI} - 0.172 \text{ SGAI} + 4.679 \text{ TATA} - 0.327 \text{ LVGI}$$

وبتتبع مؤشرات نموذج Beneish M يمكن تصنيفها إلى مجموعتين؛ تعبر المجموعة الأولى عن وجود تلاعبات في الأرباح باختلاف مجالها، بينما تعبر المجموعة الثانية عن الاستعداد للانخراط في تلاعبات الأرباح (Mahama, 2015). وسيتم تناول تلك المؤشرات قياساً على عبد اللطيف 2015 كما يلي Mahama, 2015; Nia, 2015

- المجموعة الأولى

مؤشر العملاء (DSRI) Day Sales in Receivables Index

يقارن هذا المؤشر بين نسبة المبيعات المسجلة في حساب العملاء في السنة الحالية والسنة السابقة، وإذا كانت (DSRI) $< (1)$ يشير ذلك لاحتمال ارتكاب الغش من خلال المبالغة Overstatement في مبيعات السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، والتي قد تنجم عن وجود عمليات غير عادية مثل وجود مبيعات في نهاية الشهر، ويتم حسابه كما يلي:

$$DSRI = \frac{\frac{\text{صلاء}(t)}{\text{مبيعات}(t)}}{\frac{\text{صلاء}(t-1)}{\text{مبيعات}(t-1)}}$$

مؤشر جودة الأصول (AQI) Asset Quality Index

يقيس هذا المؤشر جودة الأصول من خلال حساب نسبة الأصول الثابتة غير الملموسة إلى إجمالي الأصول، وإذا كانت (AQI) < (1) يشير ذلك لانخفاض جودة الأصول ومن ثم احتمال التلاعب في الأرباح من خلال زيادة الأصول غير الملموسة، ويتم حسابه كما يلي:

$$AQI = \frac{\frac{(t) \left(\text{الأصول المتداولة} + PPE \right) - 1}{\text{إجمالي الأصول}(t)}}{\frac{(t-1) \left(\text{الأصول المتداولة} + PPE \right) - 1}{\text{إجمالي الأصول}(t-1)}}$$

الإهلاك مؤشر (DEPI) Depreciation Index

يقارن هذا المؤشر بين نسبة إهلاك الأصول الثابتة PPE (المباني، المعدات.....) للسنة السابقة مقارنة بالسنة الحالية، فإذا كانت (DEPI) < (1) يشير ذلك لاحتمال ارتكاب الغش في الأرباح من خلال التباطؤ في إهلاك الأصول، والمغالاة في تقدير العمر الإنتاجي للأصل، ويتم حسابه كما يلي :

$$DEPI = \frac{\frac{(t-1) \left(\text{مصرف الإهلاك} \right)}{(t-1) \left(\text{مصرف الإهلاك} + PPE \right)}}{\frac{(t) \left(\text{مصرف الإهلاك} \right)}{(t) \left(\text{مصرف الإهلاك} + PPE \right)}}$$

مؤشر نسبة إجمالي الاستحقاقات إلى إجمالي الأصول

Total Accruals to total Assets Index (TATA)

يقيس هذا المؤشر جودة التدفقات النقدية للشركة، أي مدى تولد المبيعات على أساس نقدي، وكلما زادت قيمة نسبة TATA يشير ذلك للتلاعب في الأرباح، من خلال زيادة الاستحقاقات الاختيارية، ويتم حسابه كما يلي:

$$TATA = \frac{\{\Delta \text{ رأس المال العامل} - \Delta \text{ النقدية} - \Delta \text{ ضريبة الدخل المدفوعة} - \Delta \text{ الجزء الجارى من الديون طويلة الأجل} - \text{مصرف الإهلاك}(t)\}}{\text{إجمالي الأصول}(t)}$$

المجموعة الثانية:

مؤشر هامش الربح - Gross Margin Index - GMI

يقيس هذا المؤشر نسبة هامش الربح للسنة السابقة إلى السنة الحالية، فإذا كانت $(GMI > 1)$ يشير ذلك لاحتتمال تعرض الشركة للتلاعب في الأرباح، ويتم حسابه كما يلي:

$$GMI = \frac{\{\text{المبيعات}(t-1) - \text{تكلفة المبيعات}(t-1)\} / \{\text{المبيعات}(t)\}}{\{\text{المبيعات}(t) - \text{تكلفة المبيعات}(t)\} / \{\text{المبيعات}(t)\}}$$

مؤشر نمو المبيعات Sales Growth Index (SGI)

يقيس هذا المؤشر النمو في المبيعات، فإذا كانت $(SGI < 1)$ يشير ذلك لاحتتمال ارتكاب للغش في الأرباح، نتيجة لزيادة مبيعات السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، ويتم حسابه كما يلي:

$$SGI = \frac{\text{المبيعات}(t)}{\text{المبيعات}(t-1)}$$

مؤشر المصروفات البيعية والإدارية

Sale, General and Administrative Expenses Index (SGAI)

يقيس هذا المؤشر مدى التغير في نسبة المصروفات البيعية والإدارية إلى المبيعات بالسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، فإذا كانت $(SGAI - 1)$ يشير ذلك لاحتتمال الغش في الأرباح من خلال تأجيل المصروفات، ويتم حسابه كما يلي :

$$SGAI = \frac{\frac{\text{المصروفات والإدارية البيعية}(t)}{\text{المبيعات}(t)}}{\frac{\text{المصروفات البيعية والإدارية}(t-1)}{\text{المبيعات}(t-1)}}$$

مؤشر الرفع المالي (LVI) Leverage Index

يقيس هذا المؤشر مدى التغير في نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، فإذا كانت $LVGI < 1$ يشير ذلك لاحتمال تعرض الشركة للغش في القوائم المالية، ويتم حسابه كما يلي:

$$LVGI = \frac{\{الالتزامات طويلة الأجل (t) + الالتزامات المتداولة (t)\} / \{إجمالي الأصول (t)\}}{\{الالتزامات طويلة الأجل (t-1) + الالتزامات المتداولة (t-1)\} / \{إجمالي الأصول (t-1)\}}$$

ويعرض الباحث فيما يلي من خلال جدول رقم (2) ملخصاً لتوصيف وقياس متغيرات الدراسة بما فيها المتغير المعدل والمتغيرات الرقابية :

جدول 2: ملخص قياس متغيرات الدراسة		
المتغير	رمز المتغير	القياس
الغش بالقوائم المالية	(M Score)	يتم استخدام نموذج M-Score لقياس الغش بالقوائم المالية باستخدام المعادلة الآتية: $M.Score = - 4.84 + 0.920 DSRI + 0.528 GMI + 0.404 AQI + 0.892 SGI + 0.115 DEPI - 0.172 SGAI + 4.679 TATA - 0.327 LVGI$ حيث إن: DSRI: مؤشر جودة التحصيل من العملاء GMI: مؤشر هامش الربح AQI: مؤشر جودة الأصول SGI: مؤشر نمو المبيعات DEPI: مؤشر الاستهلاك SGAI: مؤشر المصروفات البيعية والإدارية والعمومية TATA: مؤشر إجمالي الاستحقاقات إلى إجمالي الأصول LVGI: مؤشر الرافعة المالية
القدرة الإدارية	(MA)	تم قياس القدرة الإدارية من خلال مرحلتين: المرحلة الأولى: تقدير الكفاءة الكلية للشركة باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA. المرحلة الثانية: تقدير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين عن طريق تقدير بواقي نموذج انحدار الكفاءة الكلية للشركة على الخصائص الرئيسية للشركة كحصة الشركة السوقية، وحجمها، وعمرها، وعملياتها بالعملة الأجنبية، وتركزها في القطاع، وتدفقاتها النقدية الحرة الموجبة. وأخيراً، تم ترتيب مشاهدات العينة لمتغير القدرة الإدارية تصاعدياً، ثم تم تقسيم مشاهدات العينة المُرتبة تصاعدياً إلى عشرة أجزاء متساوية (10 Deciles).

التركيبة النوعية لمجلس الإدارة	(GDR)	عدد السيدات في مجلس الإدارة إجمالي أعضاء مجلس الإدارة
ربحية الشركة	(ROA)	صافي الربح قبل البنود غير العادية متوسط إجمالي الأصول
الرافعة المالية	(Lev)	اجمالي الديون اجمالي الأصول
درجة ملموسية الأصول	(Tang)	الأصول الثابتة اجمالي الأصول
نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية	(OCF)	صافي التدفقات النقدية التشغيلية اجمالي الأصول

7-3-4 نماذج الدراسة

تم تصميم نموذجي لاختبار التأثير المباشر والتأثير التفاعلي، كما تم الاعتماد على مستويات مختلفة من التحليل بناءً على حجم شركات عينة الدراسة.

نموذجي الدراسة على مستوي العينة ككل:

نموذج التأثير المباشر للعينة ككل:

$$M \text{ Score}_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{MgrlAbility}_{i,t} + \beta_2 \text{MgrlAbility}^2_{i,t} + \beta_3 \text{GDR}_{i,t} \\ + \beta_4 \text{GDR}^2_{i,t} + \beta_5 \text{Lev}_{i,t} + \beta_6 \text{Lev}^2_{i,t} + \beta_7 \text{ROA}_{i,t} \\ + \beta_8 \text{Tang}_{i,t} + \beta_9 \text{OCF}_{i,t} + \beta_{10} \text{Year Fixed Effect} + \varepsilon_{i,t}$$

نموذج التأثير التفاعلي للعينة ككل:

$$M \text{ Score}_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{MgrlAbility_GDR}_{i,t} + \beta_2 \text{MgrlAbility}^2_ \text{GDR}_{i,t} \\ + \beta_3 \text{Lev}_{i,t} + \beta_4 \text{Lev}^2_{i,t} + \beta_5 \text{ROA}_{i,t} + \beta_6 \text{Tang}_{i,t} + \beta_7 \text{OCF}_{i,t} \\ + \beta_8 \text{Year Fixed Effect} + \varepsilon_{i,t}$$

7-3-5 اختبار نماذج وفروض الدراسة

يهدف هذا الجزء إلى تحليل بيانات الشركات بعينة الدراسة واختبار مدى صحة فروض ونماذج الدراسة وذلك للظاهرة موضوع الدراسة وهي قياس تأثير الدور المعدل للتركيب النوعية لمجلس الإدارة على العلاقة بين القدرة الإدارية ووجود الغش بالقوائم المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

7-3-5-1 الإحصاء الوصفي

تمثل الإحصاء الوصفي أهمية بالغة لما لها من دور هام في الفهم المتعمق للظاهرة محل الدراسة والأبعاد المرتبطة بها وكذلك رصد القيم التي قد تكون غير منطقية في المجال ولها تفسيرات مختلفة ويمكن عرض نتائج الإحصاء الوصفي في الجدول التالي:

جدول 3: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variables	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
M Score	629	-2.082	2.574	-8.949	8.521
MA	629	-0.002	0.178	-0.485	0.62
GDR	629	0.105	0.112	0.000	0.33
Lev	629	0.485	0.223	0.09	0.99
ROA	629	0.062	0.095	-0.39	0.341
Tang	628	0.364	0.307	0.002	1.683
OCF	629	0.056	0.121	-0.44	0.376

يعرض هذا الجدول الإحصاءات الوصفية بناءً على جميع مفردات العينة، حيث M Score هو مؤشر الغش المحاسبي بالقوائم المالية، MA هو مؤشر القدرة الإدارية، GDR هو التركيبة النوعية لمجلس الإدارة، Lev هو نسبة الرافعة المالية، ROA هو معدل العائد على الأصول، Tang هو درجة ملموسية الأصول، OCF هو نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية.

يعرض الجدول السابق نتائج الإحصاءات الوصفية للعينة ككل ولقد تم معالجة القيم الشاذة بالمتغيرات بطريقة Winsorizing.

يبلغ المستوى الأدنى لمؤشر وجود الغش المحاسبي بالقوائم المالية (M Score) (-2.082)، ورغم ذلك نجد أن متوسط الغش المحاسبي في شركات عينة الدراسة أكبر من المستوى الأدنى لإحتمالية عدم ممارسة الغش المحاسبي في القوائم المالية وهو (-2.2)، مما يدل على إحصائية قيام متوسط الشركات عينة الدراسة بارتكاب ممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية، كما نلاحظ ارتفاع الانحراف المعياري (2.574) مما يشير إلى عدم تجانس ممارسات الغش المحاسبي في القوائم المالية في مشاهدات العينة،

كما يؤكد أوسع المدي بين أعلى قيمة (8.521) وأدنى قيمة (-8.949) على تشتت مستويات الغش والتضليل بالتقارير المالية في العينة ككل.

كما يتضح أن متوسط القدرة الإدارية (MA) (-0.002) مما يدل على أن متوسط شركات العينة تعاني من تدهور قدرة مديريها على توليد إيرادات موجبة من موارد الشركة المتاحة، وذلك عند مقارنة الشركة بالنظراء الذين ينتمون لنفس الصناعة أو القطاع. كما تصل درجة تدهور القدرة الإدارية في شركات عينة الدراسة الي (-48.5%)، وذلك كما توضحها أدنى قيمة (-0.485). وعلى الرغم من التدني العام للقدرة الإدارية في عينة الدراسة، إلا أن أعلى قيمة (0.62) تُشير الي أن هناك بعض الشركات في عينة الدراسة تتمتع بكفاءة إدارية عالية— مقارنة بنظيراتها في الصناعة — في تحويل موارد الشركة إلى إيرادات، ونجد أن الانحراف المعياري الكبير (0.178) يؤكد على تشتت قيم القدرة الإدارية في العينة ككل.

بلغت أدنى وأعلى قيمة للعينة ككل لمتغير التركيبية النوعية لمجلس الإدارة (GDR) صفر و0.33، على التوالي. مما يعكس عدم قبول بعض شركات العينة مبادئ المساواة بين أعضاء مجلس الإدارة من الرجال والسيدات وبالتالي قد يهيمن الرجال على كافة مناصب العضوية في مجالس الإدارة، كما أن البعض الآخر من الشركات التي تدخل ضمن عينة الدراسة تتبنى وتدعم مبدأ حق المرأة في عضوية مجلس الإدارة حتى وصلت نسبة تعيين النساء الي 33% من إجمالي أعضاء مجلس الإدارة. وكذلك يؤكد الانحراف المعياري الكبير في العينة ككل 0.112 على وجود تباينات كبيرة بين الشركات المصرية من حيث قبولها لمبدأ تولي السيدات مناصب في مجلس الإدارة، وعلى الرغم من هذا التباين الملحوظ إلا أن متوسط نسبة التمثيل النسائي بمجلس الإدارة في عينة الدراسة يساوي 0.105 أي 10.5% وهو ما يُعتبر نسبة مقبولة في ضوء ثقافة وتقاليد بيئة الأعمال المصرية.

تبلغ أعلى وأدنى قيمة لمتغير الرافعة المالية (Lev) 0.99 و 0.09، على التوالي. مما يُشير الي أن بعض الشركات المدرجة في البورصة المصرية تعتمد على الديون بنسب مرتفعة في تمويل هيكل رأس مالها، كما أن البعض الآخر من الشركات التي تدخل ضمن عينة الدراسة تقترب الي التمويل الذاتي؛ أي تعتمد على الديون بنسب منخفضة لتمويل أصولها وأنشطتها حيث يكون اعتماد هيكل رأس مالها بشكل كبير على حقوق الملكية. ونلاحظ الارتفاع النسبي للانحراف المعياري 0.223 مما يُشير الي عدم تماثل الشركات من حيث اعتمادهم على الديون في تمويل هيكل رأس المال. وعلى الرغم من التفاوت الكبير بين الشركات من حيث اعتمادهم على الديون، إلا أن متوسط اعتماد شركات العينة على الديون يساوي 48.5% خلال فترة الدراسة، وهي نسبة تقترب للتوازن بين المخاطر المتعلقة بارتفاع نسب المديونية وبين الاستفادة من الوفورات الضريبية الناتجة عن اعتبار فوائد الديون من المصروفات واجبة الخصم.

يبلغ متوسط الأداء المالي للشركة بمؤشر معدل العائد على الأصول (ROA) 0.062، وهو ما يُشير الى أنه في المتوسط تحقق شركات العينة عوائد على أصولها بنسبة تبلغ 6.2% تقريباً أي أن كل جنيه تستثمره الشركات في أصولها يحقق في المتوسط 0.062 جنيه، ونلاحظ ارتفاع الانحراف المعياري للعينة ككل 0.095 عن المتوسط مما يشير الى عدم تجانس الشركات في معدل العائد على الأصول (ROA) الذي تحققه، كما نلاحظ أن أدنى قيمة في العينة ككل سالبة (-0.39)، مما يشير الى أن بعض الشركات في البيئة المصرية تعاني من معدل عائد سالب على أصولها يصل الى 39% - حيث لا تستطيع إدارة أصولها ومواردها بشكل كفاء لتوليد صافي أرباح موجبة، بينما تُشير أعلى قيمة في العينة ككل (0.341) الى تحقيق بعض الشركات في البيئة المصرية معدل عائد موجب على أصولها يصل الى 34.1% حيث تقوم باستغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق أعلى ربحية.

يبلغ متوسط متغير درجة ملموسية الأصول (Tang) 0.364، مما يعني أنه في المتوسط تبلغ نسبة الأصول الثابتة كالألات والمعدات والممتلكات في شركات العينة حوالي 36.4%. وتعكس أعلى قيمة 1.683 مدي إمكانية استقادة بعض الشركات كثيفة الأصول الثابتة في عينة الدراسة من خصم لإهلاكات الأصول الثابتة من الدخل الخاضع للضريبة والتي يعترف بها كمصروف ضريبي، بينما تعكس أدنى قيمة (0.002) مدي محدودية استخدام الدروع الضريبية من غير الديون في بعض الشركات كثيفة العمالة بعينة الدراسة. ونلاحظ أن هناك ارتفاعاً في الانحراف المعياري للعينة ككل حيث يساوي 0.307، مما يدل على تفاوت ظاهرة درجة ملموسية الأصول بين مشاهدات عينة الدراسة.

تبلغ أدنى وأعلى قيمة للعينة ككل لمتغير نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية (OCF) -0.44 و 0.376، على التوالي. مما يعكس عدم قدرة بعض شركات العينة على توليد تدفقات نقدية موجبة من أنشطتها الأساسية تكفي لتغطيه النفدية المستهلكة في الأنشطة والعمليات التشغيلية وبالتالي تحقق صافي تدفق نقدي سالب من التشغيل، كما أن البعض الآخر من الشركات التي تدخل ضمن عينة الدراسة تحقيق صافي تدفق نقدي موجب من التشغيل. وكذلك يؤكد الانحراف المعياري الكبير في العينة ككل 0.121 على وجود تباينات كبيرة بين الشركات المصرية في قدرتها على تحقيق تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية الأساسية، وعلى الرغم من التباين الملحوظ في مدي قدرة الشركات على توليد تدفقات نقدية ذاتياً، إلا أن متوسط نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية في البيئة المصرية موجب ويساوي 0.056.

7-3-5-2 اختبار الاختلافات المعنوية

يُستخدم Two-sample T test with equal variances لاختبار مدى وجود فروق جوهرية بين المتوسطات الحسابية، ويوضح جدول (4) التالي نتيجة اختبار t-test لقياس معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية فيما يتعلق بحجم الشركات.

جدول 4: اختبار الاختلافات المعنوية					
Variable	Firm Size	Observations	Mean	Diff.	P-value
M Score	Small firm	458	-2.386	-1.119***	0.000
	Big firm	171	-1.267		
MA	Small firm	458	-0.013	-0.043***	0.007
	Big firm	171	.0.03		
GDR	Small firm	458	0.109	.0.160	.0.117
	Big firm	171	0.093		
Lev	Small firm	458	0.466	-0.073***	0.000
	Big firm	171	0.538		
ROA	Small firm	458	0.060	-0.011	0.215
	Big firm	171	.0.07		
Tang	Small firm	457	0.340	-0.09***	0.001
	Big firm	171	0.429		
OCF	Small firm	458	0.054	-0.007	0.515
	Big firm	171	.0.061		

يعرض هذا الجدول الاختلافات المعنوية بين المتوسطات الحسابية لعينتين مستقلتين من الشركات كبيرة الحجم والشركات صغيرة الحجم، حيث MScore هو مؤشر الغش المحاسبي بالقوائم المالية، MA هو مؤشر القدرة الإدارية، GDR هو التركيبة النوعية لمجلس الإدارة، Lev هو نسبة الرافعة المالية، ROA هو معدل العائد على الأصول، Tang هو درجة ملموسية الأصول، OCF هو نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية. يُمكن عرض مستويات المعنوية كما يلي $p < 0.01$ ، $p < 0.05$ ، $p < 0.1$ ***.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

فيما يتعلق بالمتغيرات الرئيسية للدراسة، نجد أن حجم الشركة يُعد أحد الجوانب الهامة الذي يعكس بشكل كبير الاختلاف في مستوى الغش المحاسبي بالقوائم المالية (M Score) والاختلاف في مدي القدرة الإدارية (MA)، حيث يتبين وجود فروق معنوية بين المتوسط الحسابي للغش المحاسبي بالقوائم المالية (M Score) وللقدرة الإدارية (MA) إذا كانت الشركة كبيرة الحجم وبين المتوسط الحسابي للغش المحاسبي بالقوائم المالية (M Score) وللقدرة الإدارية (MA) إذا كانت الشركة صغيرة الحجم، وذلك عند مستوى معنوية 1% و 10%، على التوالي. وهذه الفروق ذات الدلالة الإحصائية ليست نتيجة الأخطاء العشوائية أو

خطأ في العينة، بل هي دليل على وجود فروق حقيقية وذات دلالة إحصائية بين متوسطين لعينتين مستقلتين، وبالتالي فإن هذه الفروق المعنوية ليست عرضية ولا يمكن تفسيرها بسبب الصدفة. على النقيض، نجد أن تباين حجم الشركات لا يخلق فروقاً معنوية بين المتوسطات الحسابية بالنسبة لمتغير التركيبة النوعية لمجلس الإدارة (GDR).

فيما يخص المتغيرات الرقابية، نلاحظ أن التباين في حجم الشركات ما بين شركات صغيرة الحجم وشركات كبيرة الحجم يتسبب في خلق فروقاً معنوية بين المتوسطات الحسابية لبعض المتغيرات الرقابية كنسبة الرافعة المالية (Lev) ودرجة ملموسية الأصول (Tang)، وذلك عند مستوى معنوية 1% و1%، على التوالي، في حين نجد أن تباين حجم الشركات لا يخلق فروقاً معنوية بين المتوسطات الحسابية لبعض الآخر من المتغيرات الرقابية كمعدل العائد على الأصول (ROA) ونسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية (OCF).

وتأسيساً على ما سبق، يتضح أن حجم الشركة يُعد معياراً هاماً للغاية لتصنيف الشركات لغالبية متغيرات الدراسة، ولذلك سيتم اختبار فروض الدراسة على مستوي العينة ككل وعلى مستوي الشركات صغيرة الحجم وعلى مستوي الشركات كبيرة الحجم.

7-3-5 اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة

تم استخدام مصفوفة ارتباط بيرسون لتفسير العلاقات بين متغيرات الدراسة. توضح مصفوفة ارتباط بيرسون مدى قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة واتجاهها من خلال معامل الارتباط، بالإضافة لمدي معنوية الارتباط بين متغيرات الدراسة من خلال مستوى المعنوية. ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة.

جدول 5: مصفوفات الارتباط بين متغيرات الدراسة

Variables	M Score	MgrlAbility	GDR	Lev	ROA	Tang	OCF
M_Score	1.000						
MgrlAbility	0.049 (0.218)	1.000					
GDR	0.113*** (0.005)	0.016 (0.697)	1.000				
Lev	-0.031 (0.433)	-0.012 (0.759)	-0.102** (0.010)	1.000			
ROA	0.144*** (0.000)	0.020 (0.623)	0.098** (0.014)	-0.296*** (0.000)	1.000		
Tang	0.004 (0.922)	0.024 (0.548)	-0.049 (0.225)	-0.136*** (0.001)	-0.083** (0.037)	1.000	
OCF	-0.209*** (0.000)	0.041 (0.310)	0.014 (0.723)	-0.188*** (0.000)	0.532*** (0.000)	0.042 (0.291)	1.000

يعرض هذا الجدول الارتباط بين متغيرات الدراسة بناءً على جميع مفردات العينة، حيث M Score هو مؤشر الغش المحاسبي بالقوائم المالية، MgrlAbility هو مؤشر القدرة الإدارية، GDR هو التركيب النوعية لمجلس الإدارة، Lev هو نسبة الرافعة المالية، ROA هو معدل العائد على الأصول، Tang هو درجة ملموسية الأصول، OCF هو نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية. يُمكن عرض مستويات المعنوية كما يلي $p < 0.01$ ، $p < 0.05$ ، $p < 0.1$.

يتبين من مصفوفة بيرسون وجود علاقة ارتباط طردية خطية معنوية بين الغش بالقوائم المالية (M Score) والتركيب النوعية لمجلس الإدارة (GDR)، وذلك عند مستوى معنوية 1%. مما يدل على أن نسبة التمثيل النسائي في مجلس الإدارة مرتبط ارتباطاً طردياً معنوياً بالغش المحاسبي بالتقارير المالية. وفي سياق متصل، يتضح وجود علاقة ارتباط طردية خطية معنوية بين الغش بالقوائم المالية (M Score) وربحية الشركة بمؤشر معدل العائد على الأصول (ROA)، وذلك عند مستوى معنوية 1%. مما يدل على أن الأداء المالي المرتفع للشركة مرتبط ارتباطاً طردياً معنوياً بشعور المديرين بالحاجة إلى زيادة تحسين الصورة المالية للشركة مما يُحفز المديرين لممارسات الغش والاحتيايل المحاسبي. علاوة على ما سبق، نجد علاقة ارتباط عكسية خطية معنوية بين الغش بالقوائم المالية (M Score) ونسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية (OCF)، وذلك عند مستوى معنوية 1%. مما يدل على أن توليد صافي تدفق نقدي موجب من الأنشطة الأساسية للشركة مرتبط ارتباطاً عكسياً معنوياً بممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن وجود تدفقات نقدية قوية يقلل من الضغوط على الإدارة لتحقيق نتائج مالية إيجابية بشكل مصطنع.

ورغم أنه عند النظر إلى اتجاه معامل ارتباط الغش بالقوائم المالية (M Score) مع كل من معدل العائد على الأصول ($r=0.144$, $p\text{-value}=0.000$) ونسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية

($r=-0.209$, $p\text{-value}=0.000$)، فانه يبدو أن هناك تناقضاً في اتجاه العلاقتين، على الرغم من أن كلا المؤشرين يعبران الصحة المالية للشركة. إلا أن نسبة التدفقات النقدية التشغيلية تعتمد على الأساس النقدي، بينما يتأثر معدل العائد على الأصول بالقيم الدفترية والاستحقاقات. لذا، يمكن القول إنه من السهل على الإدارة التلاعب بمعدل العائد على الأصول ولذلك يرتبط ارتباطاً طردياً بالغش المحاسبي. بينما يكون من الصعب على الشركات التلاعب بالتدفقات النقدية الفعلية ولذلك ترتبط نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية ارتباطاً عكسياً بالغش المحاسبي.

وعلى الجانب الآخر، تكشف مصفوفة بيرسون عدم وجود علاقة ارتباط خطية معنوية بين الغش بالقوائم المالية (M Score) مع القدرة الإدارية (MgrlAbility)، ومع نسبة الرافعة المالية (Lev)، ومع درجة ملموسية الأصول (Tang).

وأخيراً، تُشير جميع معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة إلى عدم وجود مشاكل مُحتملة للارتباط الخطي المتعدد multicollinearity بين جميع المتغيرات المفسرة بنماذج الدراسة، حيث إن أكبر معامل ارتباط وجد لم يتجاوز 0.70 (Anh et al., 2018)، حيث يساوي 0.532، والذي يوجد بين معدل العائد على الأصول (ROA) ونسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية (OCF). ويجدر الإشارة إلى أن مصفوفة ارتباط بيرسون لا تكشف العلاقات غير الخطية التي تأخذ شكل منحنى لذا يجب اختبار احتمالية وجود علاقات غير خطية خلال مرحلة تحليل الانحدار.

7-3-5-4 اختبار الفروض ونماذج الدراسة

سيتم اختبار نماذج العلاقات المباشرة والعلاقات التفاعلية من خلال طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares (OLS)، وطريقة المربعات المُعممة Generalized Least Squares (GLS) والتي تراعي أي مشكلات قياسية قد تواجه طريقة المربعات الصغرى. ومن ثم إمكانية اعتماد النتائج وتعميمها والاستفادة منها على مستوى الإدارة والمستثمرين والجهات المنظمة للسوق المالي.

7-3-5-1 اختبار نماذج الدراسة على مستوى العينة ككل

يوضح الجدول رقم (6) نتائج اختبار نموذجي الدراسة المباشر والتفاعلي على مستوى العينة ككل وينقسم الجدول رقم (6) إلى ثلاث أقسام؛ القسم (أ) يوضح جودة نتائج وافتراضات طريقة المربعات الصغرى (OLS). بينما يوضح القسم (ب) نتائج الانحدار بطريقة المربعات المُعممة (GLS). ويوضح القسم (ت) نقاط التحول في العلاقات غير الخطية بنموذجي العينة ككل المباشر والتفاعلي.

يكشف القسم (أ) من الجدول (6) عن المشاكل القياسية بعد التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى، ويتضح عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد في النموذجين المباشر والتفاعلي للعينة ككل، حيث إن معامل VIF أقل من 10 في كل المتغيرات المفسرة للغش بالقوائم المالية (M Score). كما أن متوسط قيمة معامل تضخم التباين (Mean VIF) لنماذج العينة ككل أقل من 10 مما يُشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد في نموذجي العينة ككل. ويتضح وجود مشكلة عدم تجانس الخطأ العشوائي بنموذجي العينة ككل بطريقة المربعات الصغرى، حيث إن قيمة P-value لاختبار Breusch-Pagan/Cook-Weisberg test for heteroskedasticity أقل من 5%.

بينما لا يوجد مشكلة في الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي في نموذجي الدراسة المباشر والتفاعلي على مستوى العينة ككل، حيث إن قيمة P-value لاختبار Wooldridge test for autocorrelation أكبر من 5%، كما نجد أن هناك مشكلة في جودة توصيف النموذج المباشر على مستوى العينة ككل حيث إن قيمة p-value لاختبار Ramsey RESET test أقل من 5%، بينما يوجد جودة في توصيف النموذج التفاعلي على مستوى العينة ككل حيث إن قيمة p-value لاختبار Ramsey RESET test أكبر من 5%. وذلك كما هو موضح بالقسم (أ) من الجدول (6).

ولعلاج مشكلة عدم تجانس الخطأ العشوائي ومشكلة جودة توصيف النموذج المباشر على مستوى العينة ككل، تم استخدام طريقة المربعات المعممة (Generalized Least Squares (GLS) كما هو موضح بقسم (ب) في جدول (6). ويتضح قبول النموذج المباشر والنموذج التفاعلي على مستوى العينة ككل حيث إن قيم $F > Prob$ أقل من 5%. القدرة التفسيرية R^2 للنموذج المباشر والنموذج التفاعلي على مستوى العينة ككل بطريقة المربعات المعممة (Generalized Least Squares (GLS) تساوي 50.3%، 49.3%، على التوالي.

يكشف القسم (ب) من الجدول (6) عن وجود تأثير غير خطي للقدرة الإدارية (MgrlAbility) على الغش في القوائم المالية (M Score)، حيث يتضح هذا التأثير في دالة تربيعية محدبة (Convex) تأخذ شكل منحنى يُشبه حرف U، وذلك وفقاً لنتائج النموذج المباشر على مستوى العينة ككل، أي أن تأثير القدرة الإدارية على الغش بالقوائم المالية يتضمن كلا الاتجاهين العكسي والطردى، وذلك وفقاً لمستويات معينة من القدرة الإدارية. حيث إن معامل القدرة الإدارية (MgrlAbility) سالب ومعنوي، ومعامل مربع القدرة الإدارية ($MgrlAbility^2$) موجب ومعنوي، مما يدل على أن هناك تأثير عكسي معنوي للقدرة الإدارية على الغش بالقوائم المالية وذلك حتى مستوى أو نقطة معينة للقدرة الإدارية، وبعد هذا المستوى يتحول التأثير إلى طردى معنوي. من خلال تحليل إشارات معاملات الانحدار، يتضح التغير في اتجاه

العلاقة، مما يعني أن منحنى الانحدار الذي يمثل هذه العلاقة يتضمن نقطة تحول. فمع ارتفاع القدرة الإدارية (MgrlAbility) فإن الغش بالقوائم المالية (M Score) ينخفض في البداية ويستمر هذا الانخفاض تدريجياً حتى الوصول إلى نقطة معينة من مستوي القدرة الإدارية (MgrlAbility)، ألا وهي نقطة التحول، وتساوي (5.3) كما هي موضحة بالقسم (ت) بجدول (6)، ثم بعد ذلك يبدأ الغش بالقوائم المالية (M Score) في الارتفاع عندما تتجاوز القدرة الإدارية نقطة التحول. وهو ما يؤكد قبول الفرض الأول لموضوع البحث القائل بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة الإدارية وإحتمالية وجود الغش بالقوائم المالية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية" وتتفق تلك النتيجة مع Wang, et al. (2017)، (2018) Baik et al. (2018) Yung, في التأكيد على ارتباط القدرة الإدارية بإحتمالية الغش بالقوائم المالية.

وفي ذات السياق، تُبين نتائج النموذج المباشر على مستوي العينة ككل وجود تأثير غير خطي للتركيبية النوعية لمجلس الإدارة (GDR) على الغش بالقوائم المالية (M Score)، فيمكن التعبير عن هذا التأثير بدالة تربيعية مقعرة Concave تأخذ شكل منحنى يُشبه حرف U مقلوب، حيث إن معامل التركيبية النوعية لمجلس الإدارة (GDR) موجب ومعنوي، ومعامل مربع التركيبية النوعية لمجلس الإدارة (GDR^2) سالب ومعنوي، مما يدل على أن هناك تأثير طردي معنوي لتنوع أعضاء مجلس الإدارة بين الجنسين (GDR) على الغش بالقوائم المالية وذلك حتي مستوي أو نقطة معينة للتركيبية النوعية لمجلس الإدارة، وبعد هذا المستوى يتحول التأثير إلى عكسي معنوي. من خلال تحليل إشارات معاملات الانحدار، يتضح التغير في اتجاه العلاقة، مما يعني أن منحنى الانحدار الذي يمثل هذه العلاقة يتضمن نقطة تحول؛ فمع ارتفاع نسبة التمثيل النسائي في مجلس الإدارة (GDR) فإن الغش بالقوائم المالية (M Score) يرتفع في البداية حتى تصل نسبة التمثيل النسائي في مجلس الإدارة (GDR) الي نقطة التحول (0.168) كما هي موضحة بالقسم (ت) بجدول (6)، ثم بعد ذلك يبدأ الغش بالقوائم المالية (M Score) في الانخفاض عندما تزداد نسبة تولي السيدات مناصب في مجلس الإدارة عن (0.168) ويدل على وجود حد أدنى للتركيبية النوعية للحد من الغش في القوائم المالية.

وفي ضوء نتائج النموذج التفاعلي على مستوي العينة ككل يتضح أنه عندما تم إدراج التركيبية النوعية لمجلس الإدارة (GDR) كمتغير مُعدل في العلاقة غير الخطية بين القدرة الإدارية (MgrlAbility) والغش بالقوائم المالية (M Score)، فإن نمط العلاقة لا يتغير ويظل على شكل منحنى محدب تربيعي (Convex) يأخذ شكل حرف U، حيث إن معامل (MgrlAbility_GDR) سالب ومعنوي، ومعامل ($MgrlAbility^2_GDR$) موجب ومعنوي. إلا أننا نلاحظ أن قيمة نقطة التحول انخفضت بشكل كانت

5.3 في ضوء العلاقة المباشرة وانخفضت الي 3.4 في ضوء وجود التركيبة النوعية لمجلس الإدارة (GDR) كمتغير معدل في العلاقة الغير خطية بين القدرة الإدارية (MgrlAbility) والغش بالقوائم المالية (M Score)، ويدل ذلك أن التركيبة النوعية لمجلس الإدارة ممثلة في تمثيل السيدات لها دور سلبي في زيادة فرص الغش المحاسبي.

وعليه وبناء على ما سبق يتم قبول الفرض الثاني للبحث القائل بأنه"

يختلف تأثير العلاقة بين القدرة الإدارية وإحتمالية وجود الغش بالقوائم المالية، وفقا للمزيج النوعي لمجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية، لم توضح النتائج الإحصائية لنموذجي العينة ككل سواء المباشر أو التفاعلي تأثيراً معنوياً يذكر لدرجة ملموسية الأصول (Tang) على الغش بالقوائم المالية (M Score). وقد يرجع ذلك الأمر إلى اختلاف تأثير نسبة الأصول الملموسة باختلاف حجم الشركات المكونة للعينة الإجمالية للدراسة الحالية. فقد يؤدي وجود تأثيرات معنوية متناقضة لدرجة ملموسة الأصول بين الشركات الكبيرة والصغيرة إلى فقدان معنوية التأثير العام عند دمج شركات ذات أحجام مختلفة في عينة واحدة. لذلك، فإن إجراء تحليلات مفصلة لكل فئة من الشركات، قد يساعد في توضيح كيفية تأثير درجة ملموسية الأصول بشكل مختلف بناءً على حجم الشركة.

وإستناداً لنتائج نموذجي العينة ككل المباشر والتفاعلي، يتضح وجود تأثير طردي معنوي لمعدل العائد على الأصول (ROA) كمؤشر للربحية على الغش بالقوائم المالية (M Score). ويدل هذا التأثير الطردي على أن الربحية المرتفعة قد تزيد من شعور المديرين بالحاجة الي زيادة تحسين الصورة المالية للشركة مما يحفز المديرين لممارسات الغش والاحتياال المحاسبي. وربما قد يحدث ذلك بسبب الضغط على الشركات لتحقيق معدلات ربحية مرتفعة، مما قد يدفع الشركات إلى استخدام ممارسات محاسبية احتيالية ومضللة لتحقيق هذه الأهداف.

كما تُظهر نتائج نموذجي العينة ككل المباشر والتفاعلي، وجود تأثير عكسي معنوي لنسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية (OCF) على الغش بالقوائم المالية (M Score). فكلما تمكنت الشركات من توليد صافي تدفق نقدي موجب من أنشطتها الأساسية، يُعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً على صحة الأعمال، مما يُقلل من حوافر التلاعب بنتائج الأعمال. وبالتالي فإن الشركات التي تتمتع بصافي تدفق نقدي موجب تكون أقل عرضة لارتكاب ممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن وجود تدفقات نقدية قوية يقلل من الضغوط على الإدارة لتحقيق نتائج مالية إيجابية بشكل مصطنع.

وأخيراً، أظهرت نتائج التحليل على مستوى العينة ككل وجود تأثير غير خطي للرافعة المالية (Lev) على مؤشر الغش بالقوائم المالية (M Score)، حيث يتمثل هذا التأثير في دالة تربيعية محدبة (Convex)، وذلك وفقاً لنموذجي الدراسة المباشر والتفاعلي. حيث ان معامل الرافعة المالية (Lev) سالب ومعنوي، ومعامل مربع الرافعة المالية (Lev^2) موجب ومعنوي، مما يدل على وجود علاقة غير خطية تأخذ شكل منحنى على شكل حرف U بين الرافعة المالية (Lev) والغش بالقوائم المالية (M Score). وبالنظر إلى إشارات معاملات الانحدار يُلاحظ وجود تغير في اتجاه العلاقة، وبالتالي فإن منحنى الانحدار الذي يمثل العلاقة يتضمن نقطة تحول؛ فمع ارتفاع الرافعة المالية (Lev) فإن الغش بالقوائم المالية (M Score) ينخفض في البداية حتى تصل الرافعة المالية (Lev) إلى نقطة التحول كما هي موضحة بالقسم (ت) بجدول (6)، ثم بعد ذلك يبدأ الغش بالقوائم المالية (M Score) في الارتفاع عندما تتجاوز نسبة الرافعة المالية (Lev) نقطة التحول.

جدول 6: نتائج إختبارات تحليل نموذجي الدراسة المباشر والتفاعلي على مستوى العينة ككل

قسم (أ): جودة نتائج طريقة المربعات الصغرى لنموذجي الدراسة على مستوى العينة ككل		
الاختبار	نموذج التأثير المباشر	نموذج التأثير التفاعلي
ROA	1.531	1.525
OCF	1.419	1.416
Lev	1.137	1.134
Tang	1.05	1.049
MgrlAbility GDR		1.009
GDR	1.021	
MgrlAbility	1.003	
Mean VIF	1.194	1.227
Heteroskedasticity	Prob > chi2 = 0.0112	Prob > chi2 = 0.0049
Omitted variables	Prob > F = 0.0330	Prob > F = 0.0837
Autocorrelation	Prob > F = 0.6673	Prob > F = 0.6186
قسم (ب): نتائج الانحدار بطريقة المربعات المعممة لنموذجي الدراسة على مستوى العينة ككل		
المتغير	نموذج التأثير المباشر	نموذج التأثير التفاعلي
MgrlAbility	-0.52874***	
MgrlAbility2	0.05028***	
GDR	6.88878**	
GDR2	-20.5**	
MgrlAbility_GDR		-0.87533*
MgrlAbility ² _GDR		0.12939**
Lev	-6.02357***	-8.10634***
Lev2	5.67217***	7.44202***
ROA	8.82636***	8.68574***
Tang	0.629	0.290
OCF	-8.21073***	-8.32683***
Year-Fixed-Effect	Yes	Yes
Number of obs	628	628
Prob > F	0.000	0.000
R-squared	0.503	0.493

قسم (ت): نقاط التحول في العلاقات غير الخطية بنموذجي الدراسة على مستوى العينة ككل		
المتغير	نموذج التأثير المباشر	نموذج التأثير التفاعلي
MgrlAbility	$\frac{\text{معامل}(\text{MgrlAbility})}{-\text{معامل}(\text{MgrlAbility}^2) * 2} = 5.257955$	
GDR	$\frac{\text{معامل}(\text{GDR})}{-\text{معامل}(\text{GDR}^2) * 2} = 0.168019$	
MgrlAbility_GDR		$\frac{\text{معامل}(\text{MgrlAbility_GDR})}{-\text{معامل}(\text{MgrlAbility}^2_GDR) * 2} = 3.382526$
Lev	$\frac{\text{معامل}(\text{Lev})}{-\text{معامل}(\text{Lev}^2) * 2} = 0.530976$	$\frac{\text{معامل}(\text{Lev})}{-\text{معامل}(\text{Lev}^2) * 2} = 0.544633$

يعرض هذا الجدول نتائج اختبارات نموذجي الدراسة المباشر والتفاعلي على مستوى العينة ككل، حيث MgrlAbility هو مؤشر القدرة الإدارية، MgrlAbility² هو مربع مؤشر القدرة الإدارية، GDR هو التركيبة النوعية لمجلس الإدارة، GDR² هو مربع التركيبة النوعية لمجلس الإدارة، Lev هو نسبة الرافعة المالية، Lev² هو مربع نسبة الرافعة المالية، ROA هو معدل العائد على الأصول، Tang هو درجة ملموسية الأصول، OCF هو نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية، يوضح القسم (أ) جودة نتائج طريقة المربعات الصغرى. يوضح القسم (ب) نتائج الانحدار بطريقة المربعات المعممة (GLS). يوضح القسم (ت) نقاط التحول في العلاقات غير الخطية بنموذجي الدراسة على مستوى العينة ككل. المتغير التابع في نماذج العينة ككل هو مؤشر الغش المحاسبي بالقوائم المالية (M Score). يُمكن عرض مستويات المعنوية كما يلي $p < 0.01$ ، $p < 0.05$ ، $p < 0.1$ ، ***.

7-3-4-2 اختبار نماذج الدراسة على مستوى الشركات صغيرة الحجم والشركات كبيرة الحجم:

يوضح الجدول رقم (7) نتائج اختبار نموذجي الدراسة المباشر والتفاعلي على مستوى الشركات صغيرة الحجم والشركات كبيرة الحجم وينقسم الجدول رقم (7) الي ثلاث أقسام؛ القسم (أ) يوضح جودة نتائج وافتراضات طريقة المربعات الصغرى (OLS). بينما يوضح القسم (ب) نتائج الانحدار بطريقة المربعات المعممة (GLS). ويوضح القسم (ت) نقاط التحول في العلاقات غير الخطية بنموذجي الدراسة المباشر والتفاعلي على مستوى الشركات صغيرة الحجم والشركات كبيرة الحجم.

يكشف القسم (أ) من الجدول (7) عن المشاكل القياسية بعد التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى، ويتضح عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد في نموذجي الدراسة المباشر والتفاعلي على مستوى الشركات الصغيرة والكبيرة، حيث إن معامل VIF أقل من 10 في كل المتغيرات المُفسرة للغش بالقوائم المالية (M Score). كما إن متوسط قيمة معامل تضخم التباين (Mean VIF) لنماذج الشركات الصغيرة والكبيرة أقل من 10 مما يُشير الي عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد في نماذج الشركات الصغيرة والكبيرة. ويتضح وجود مشكلة عدم تجانس الخطأ العشوائي بنماذج الشركات الصغيرة والكبيرة بطريقة المربعات الصغرى، حيث إن قيمة P-value لاختبار Breusch-Pagan/Cook-Weisberg test for heteroskedasticity أقل من 5% في جميع نماذج الشركات الصغيرة والكبيرة.

فيما يتعلق بمشكلة الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي، يتضح عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي في نموذجي الشركات صغيرة الحجم، حيث إن قيمة P-value لاختبار Wooldridge test for autocorrelation أكبر من 5% في نموذجي الدراسة المباشر والتفاعلي على مستوى الشركات صغيرة الحجم، في حين أنه يوجد مشكلة في الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي في نموذجي الشركات كبيرة الحجم، حيث إن قيمة P-value لاختبار Wooldridge test for autocorrelation أقل من 5% في نموذجي الدراسة المباشر والتفاعلي على مستوى الشركات كبيرة الحجم.

وبالنسبة لجودة توصيف النماذج على مستوى الشركات الصغيرة والكبيرة نجد أن هناك مشكلة في جودة توصيف النموذج التفاعلي للشركات كبيرة الحجم وكذلك هناك مشكلة في جودة توصيف نموذجي الشركات الصغيرة حيث إن قيمة p-value لاختبار Ramsey RESET test أقل من 5%، بينما يوجد جودة في توصيف النموذج المباشر للشركات الكبيرة حيث إن قيمة p-value لاختبار Ramsey RESET test أكبر من 5%. وذلك كما هو موضح بالقسم (أ) من الجدول (7).

ولعلاج المشاكل القياسية بنماذج الشركات الصغيرة والكبيرة، تم استخدام طريقة المربعات المعممة (Generalized Least Squares (GLS كما هو موضح بقسم (ب) في جدول (7). ويتضح قبول جميع نماذج الشركات الصغيرة والكبيرة حيث إن قيم $F > Prob$ أقل من 5%.

استناداً لنتائج طريقة المربعات المعممة نجد أن القدرة التفسيرية R^2 لنموذجي الدراسة المباشر والتفاعلي على مستوى الشركات صغيرة الحجم تساوي 65.3%، 64.5%، على التوالي. كما نجد أن القدرة التفسيرية R^2 لنموذجي الدراسة المباشر والتفاعلي على مستوى الشركات كبيرة الحجم تساوي 50.7%، 50.5%، على التوالي.

وتكشف نتائج النماذج المباشرة إختلاف نمط تأثير القدرة الإدارية (MgrlAbility) على الغش المحاسبي بالقوائم المالية (M Score) بين الشركات كبيرة الحجم والشركات صغيرة الحجم في بيئة الأعمال المصرية، فالقدرة الإدارية للشركات كبيرة الحجم لها تأثير خطي طردي معنوي. أما القدرة الإدارية للشركات صغيرة الحجم لها تأثير غير خطي يتمثل في دالة تربيعية محدبة (Convex) تأخذ شكل منحنى يُشبه حرف U، حيث إن معامل القدرة الإدارية (MgrlAbility) سالب ومعنوي، ومعامل مربع القدرة الإدارية ($MgrlAbility^2$) موجب ومعنوي، مما يدل على أنه مع ارتفاع القدرة الإدارية (MgrlAbility) في الشركات صغيرة الحجم فإن الغش بالقوائم المالية (M Score) ينخفض في البداية ويستمر هذا الانخفاض تدريجياً حتي الوصول إلي نقطة معينة من مستوى القدرة الإدارية (MgrlAbility)، ألا وهي نقطة التحول، وتساوي (5.5) كما هي موضحة بالقسم (ت) بجدول (7)، ثم بعد ذلك يبدأ الغش بالقوائم

المالية (M Score) في الارتفاع عندما تتجاوز القدرة الإدارية للشركات الصغيرة نقطة التحول. ونلاحظ هنا اتفاق نتائج النموذج المباشر للشركات الصغيرة مع نتائج النموذج المباشر للعينة ككل، وذلك فيما يتعلق بتأثير القدرة الإدارية (MgrlAbility) على الغش بالقوائم المالية.

كما يمتد الاختلاف بين الشركات الصغيرة والكبيرة لمعنوية تأثير التركيبة النوعية لمجلس الإدارة (GDR) على الغش المحاسبي بالقوائم المالية (M Score)، فالتركيبة النوعية لمجلس الإدارة (GDR) بالشركات الصغيرة لا تظهر أي تأثير معنوي على مستوى الغش بالقوائم المالية لديها. أما تنوع أعضاء مجلس الإدارة بين الجنسين في الشركات الكبيرة له تأثير خطي طردي معنوي، فكلما ارتفعت نسبة التمثيل النسائي في مجلس إدارة الشركات كبيرة الحجم يزداد مستوى الغش بالقوائم المالية للشركات الكبيرة.

كما تكشف نتائج النماذج التفاعلية ثبات نمط تأثير القدرات الإدارية (MgrlAbility) على الغش المحاسبي بالقوائم المالية (M Score) في كل من الشركات الصغيرة والشركات الكبيرة، وذلك عند إدراج التركيبة النوعية لمجلس الإدارة (GDR) كمتغير معدل. فيظل تأثير القدرات الإدارية بالشركات الكبيرة طردياً معنوياً، بل إن التأثير التفاعلي يعزز من مقدار التأثير الطردي، إذ يرتفع من (0.15535) إلى (1.59074). كما يظل تأثير القدرات الإدارية بالشركات الصغيرة على شكل منحنى محدب تربيعي (Convex) يأخذ شكل حرف U، حيث إن معامل (MgrlAbility_GDR) سالب ومعنوي، ومعامل (MgrlAbility²_GDR) موجب ومعنوي، إلا أننا نلاحظ أن قيمة نقطة التحول انخفضت بشكل طفيف حيث كانت (5.512337) في ضوء العلاقة المباشرة وانخفضت الي (4.279449) في ضوء وجود التركيبة النوعية لمجلس الإدارة (GDR) كمتغير معدل في العلاقة الغير خطية بين القدرة الإدارية بالشركات الصغيرة ومستوى الغش بقوائمها المالية. ونلاحظ هنا اتفاق نتائج النموذج التفاعلي للشركات الصغيرة مع نتائج النموذج التفاعلي للعينة ككل، وذلك فيما يتعلق بأثر الدور المعدل للتركيبة النوعية لمجلس الإدارة على العلاقة بين القدرة الإدارية والغش بالقوائم المالية.

وبإجراء تحليل مفصل لتأثير نسبة الأصول الملموسة في فئة الشركات الكبيرة وفئة الشركات الصغيرة، نجد اختلاف تأثير درجة ملموسية الأصول (Tang) على الغش بالقوائم المالية (M Score) بين الشركات كبيرة الحجم والشركات صغيرة الحجم. فنجد أن لنسبة الأصول الملموسة في الشركات صغيرة الحجم تأثير عكسي معنوي على الغش بالقوائم المالية (M Score)، وذلك في النماذج المباشرة والتفاعلية. بينما، نجد أن لنسبة الأصول الملموسة في الشركات كبيرة الحجم تأثير طردي معنوي على الغش بالقوائم المالية (M Score)، وذلك في النماذج المباشرة والتفاعلية. مما يدل على أن ارتفاع نسبة الأصول الملموسة في الشركات الصغيرة يساعد على ردع الغش والاحتيايل بالقوائم المالية، في حين أن ارتفاع نسبة الأصول

الملموسة في الشركات الكبيرة يُحفز على ارتكاب ممارسات الغش والتضليل بالقوائم المالية. وقد يرجع السبب في ذلك الي إن الشركات الكبيرة غالباً ما تكون أكثر تعقيداً مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، مما يوفر فرصاً أكبر لإخفاء الغش والتلاعب بنتائج الأعمال دون الكشف السريع عن الممارسات الاحتالية. بينما قد تفتقر الشركات الصغيرة للعمليات المعقدة التي توجد في الشركات الكبرى، مما يقلل من قدرتها على ارتكاب الغش المحاسبي، حيث يكون من السهل نسبياً اكتشاف التلاعب والتضليل في بنود الأصول الثابتة بالشركات صغيرة الحجم نظراً للوضوح النسبي الذي يُحيط بأنشطة الشركات صغيرة الحجم، مما يجعل ممارسات الغش والتضليل باستغلال بنود الأصول الثابتة كالألات والمعدات والممتلكات أكثر صعوبة في الشركات الصغيرة مقارنة بالشركات كبيرة الحجم.

إتساقاً مع نتائج نموذجي العينة ككل المباشر والتفاعلي، نجد انه يوجد تأثير طردي معنوي لمعدل العائد على الأصول (ROA) كمؤشر للربحية على الغش بالقوائم المالية (M Score) وذلك سواء بالنسبة للشركات الكبيرة أو الصغيرة، في كل من النماذج المباشرة والنماذج التفاعلية. ويدل هذا التأثير الطردي في كلا العيّنتين إلى أن الربحية العالية، سواء في الشركات الكبيرة أو الصغيرة، يمكن أن يزيد من شعور المديرين بالحاجة الي زيادة تحسين الصورة المالية للشركة مما يُحفز المديرين لممارسات الغش والاحتيال المحاسبي. وعليه، يمكن القول بأنه قد يكون هناك عنصر نفسي مشترك بين المديرين في كلا النوعين من الشركات، حيث يطمعون في تحقيق معدلات ربحية تنافسية. وربما قد يحدث ذلك بسبب الضغط على الشركات —سواء الشركات الكبيرة أو الصغيرة— لتحقيق معدلات ربحية مرتفعة، مما قد يدفع الشركات بغض النظر عن حجمها إلى استخدام ممارسات محاسبية احتيالية ومضللة لتحقيق هذه الأهداف. ولكن عند مقارنة قيم معاملات الانحدار، نلاحظ أن مقدار التأثير الطردي في الشركات كبيرة الحجم يكون أكبر مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، حيث نجد انه كلما ارتفع معدل العائد على الأصول بمقدار وحدة واحدة تزيد ممارسات الغش المحاسبي بمقدار يتراوح بين 13.35230 و 14.84557 في الشركات الكبيرة، أما في الشركات الصغيرة فتزيد ممارسات الغش المحاسبي بمقدار يتراوح بين 8.48489 و 8.64342. ومن ثم نستنتج أن الشركات الكبيرة تعاني من مقدار أكبر من الغش المحاسبي عندما تزداد ربحيتها، حيث أن تعقيد أنشطتها يسمح لها بتمويه وإخفاء الغش المحاسبي بالقوائم المالية.

وامتداداً لاتساق نتائج التحليل على مستوي العينة ككل مع نتائج التحليل على مستوي كل من الشركات الكبيرة والصغيرة، نجد انه يوجد تأثير عكسي معنوي لنسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية (OCF) على الغش بالقوائم المالية (M Score)، وذلك سواء بالنسبة للشركات الكبيرة أو الصغيرة، في كل من النماذج المباشرة والنماذج التفاعلية. فكلما تمكنت الشركات من توليد صافي تدفق نقدي موجب من

أنشطتها الأساسية، يُعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً على صحة الأعمال، مما يقلل من حوافر التلاعب بنتائج الأعمال. وبالتالي فإن الشركات التي تتمتع بصافي تدفق نقدي موجب تكون أقل عرضة لارتكاب ممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن وجود تدفقات نقدية قوية يقلل من الضغوط على الإدارة لتحقيق نتائج مالية إيجابية بشكل مصطنع.

وأخيراً، تتفق نتائج التحليل على مستوى كل من الشركات الكبيرة والصغيرة مع نتائج التحليل على مستوى العينة ككل بشأن وجود تأثير غير خطي للرافعة المالية (Lev) على الغش بالقوائم المالية (M Score)، حيث يتمثل في دالة تربيعية محدبة (Convex)، وذلك وفقاً لنموذجي الدراسة المباشر والتفاعلي. حيث إن معامل الرافعة المالية (Lev) سالب ومعنوي، ومعامل مربع الرافعة المالية (Lev^2) موجب ومعنوي، مما يدل على وجود علاقة غير خطية تأخذ شكل منحنى على شكل حرف U بين الرافعة المالية (Lev) والغش بالقوائم المالية (M Score). وبالنظر إلى إشارة معاملات الانحدار يُلاحظ وجود تغير في اتجاه العلاقة، وبالتالي فإن منحنى الانحدار الذي يمثل العلاقة يتضمن نقطة تحول؛ فمع ارتفاع الرافعة المالية (Lev) فإن الغش بالقوائم المالية (M Score) ينخفض في البداية حتى تصل الرافعة المالية (Lev) إلى نقطة التحول كما هي موضحة بالقسم (ت) بجدول (7)، ثم بعد ذلك يبدأ الغش بالقوائم المالية (M Score) في الارتفاع عندما تتجاوز نسبة الرافعة المالية (Lev) نقطة التحول.

جدول 7: نتائج اختبارات تحليل نموذجي الدراسة المباشر والتفاعلي على مستوى الشركات كبيرة

الحجم والشركات صغيرة الحجم

قسم (أ): جودة نتائج طريقة المربعات الصغرى لنموذجي الدراسة على مستوى الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة				
	عينة الشركات كبيرة الحجم		عينة الشركات صغيرة الحجم	
	نموذج التأثير المباشر	نموذج التأثير التفاعلي	نموذج التأثير المباشر	الاختبار
Multicollinearity (VIF)	2.023	2.039	1.459	ROA
	1.546	1.543	1.399	OCF
	1.444	1.444	1.119	Lev
	1.206	1.215	1.041	Tang
		1.106		GDR
		1.044		MgrlAbility
	1.111		1.002	MgrlAbility GDR
	1.466	1.399	1.204	Mean VIF
Heteroskedasticity	Prob > chi2 = 0.0000	Prob > chi2 = 0.0002	Prob > chi2 = 0.0001	
Omitted Variables	Prob > F = 0.0467	Prob > F = 0.0917	Prob > F = 0.0047	Prob > F = 0.0052
Autocorrelation	Prob > F = 0.0029	Prob > F = 0.0023	Prob > F = 0.0837	Prob > F = 0.0977
قسم (ب): نتائج الانحدار بطريقة المربعات المعممة لنموذجي الدراسة على مستوى الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة				
المتغير	عينة الشركات كبيرة الحجم		عينة الشركات صغيرة الحجم	
	نموذج التأثير التفاعلي	نموذج التأثير المباشر	نموذج التأثير التفاعلي	نموذج التأثير المباشر
MgrlAbility	0.15535**		-0.41552***	
MgrlAbility2			0.03769***	

GDR	-0.352		9.97537***	
MgrlAbility_GDR		-0.63430*		1.59074***
MgrlAbility ² _GDR		0.07411*		
Lev	-4.69610***	-7.04575***	-13.316***	-10.425***
Lev2	4.80506***	6.88704***	9.85286**	7.83636**
ROA	8.64342***	8.48489***	13.35230***	14.84557***
Tang	-0.75812**	-1.06840***	3.62027***	3.77035***
OCF	-5.74106***	-5.87421***	-13.015***	-13.121***
Industry-Fixed-Effect	Yes	Yes	Yes	Yes
Number of obs	457	457	171	171
Prob > F	0.000	0.000	0.000	0.000
R-squared	0.653	0.645	0.507	0.505

قسم (ت): نقاط التحول في العلاقات غير الخطية بنموذجي الدراسة على مستوى الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة				
المتغير	عينة الشركات صغيرة الحجم		عينة الشركات كبيرة الحجم	
	نموذج التأثير المباشر	نموذج التأثير التفاعلي	نموذج التأثير المباشر	نموذج التأثير التفاعلي
MgrlAbility	5.512337			
MgrlAbility_GDR		4.279449		
Lev	0.488662	0.511522	0.675743	0.665169

يعرض هذا الجدول نتائج اختبارات نموذجي الدراسة المباشر والتفاعلي على مستوى الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة، حيث $MgrlAbility$ هو مؤشر القدرة الإدارية، $MgrlAbility^2$ هو مربع مؤشر القدرة الإدارية، GDR هو التركيبة النوعية لمجلس الإدارة، GDR^2 هو مربع التركيبة النوعية لمجلس الإدارة، Lev هو نسبة الرافعة المالية، Lev^2 هو مربع نسبة الرافعة المالية، ROA هو معدل العائد على الأصول، $Tang$ هو درجة ملموسية الأصول، OCF هو نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية. يوضح القسم (أ) جودة نتائج طريقة المربعات الصغرى. يوضح القسم (ب) نتائج الانحدار بطريقة المربعات المعممة (Generalized Least Squares (GLS). يوضح القسم (ت) نقاط التحول في العلاقات غير الخطية بنموذجي الدراسة على مستوى الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة. المتغير التابع في نماذج الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة هو مؤشر الغش المحاسبي بالقوائم المالية (M Score). يُمكن عرض مستويات المعنوية كما يلي، $p < 0.01$ ***، $p < 0.05$ **، $p < 0.1$ *.

7-4 النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

7-4-1 النتائج

فيما يتعلق بالغش المحاسبي وتأثير القدرة الإدارية

- العلاقة بين القدرة الإدارية والغش المحاسبي تأخذ شكلاً غير خطي على هيئة منحنى محدب (U-Shape) وبشكل أكثر توضيحاً فإنه عند مستويات منخفضة من القدرة الإدارية، تنخفض مستويات الغش المحاسبي، لكن بعد الوصول إلى نقطة تحول (5.3)، يبدأ الغش المحاسبي في الارتفاع مجدداً.
- التمثيل النسائي في مجلس الإدارة يزيد من تأثير القدرة الإدارية على الغش المحاسبي، ويؤدي إلى خفض نقطة التحول إلى 3.4.

وهو ما يشير إلى أن مجالس الإدارة التي تتسم بقدر من المزيج النوعي تلعب دوراً في التأثير على العلاقة بين الإدارة وممارسات الغش.

أثر المزيج النوعي لمجلس الإدارة على الغش المحاسبي

تبين أن العلاقة بين نسبة التمثيل النسائي في مجلس الإدارة والغش المحاسبي تأخذ شكلاً غير خطي مقعر (Inverse U-Shape)، حيث ترتبط زيادة نسبة التمثيل النسائي بعلاقة طردية مع الغش المحاسبي، لكن بعد تجاوز نقطة تحول (0.168)، يبدأ الغش المحاسبي في الانخفاض.

تأثير الرافعة المالية على الغش المحاسبي

تبين أن العلاقة بين الرافعة المالية والغش المحاسبي تأخذ شكل منحنى U-Shape أيضاً، فعند مستويات منخفضة من الرافعة المالية، يكون الغش المحاسبي أقل، لكنه يبدأ في الارتفاع بعد تجاوز نقطة تحول عند 0.53 - 0.54، وهو ما يشير إلى أن الشركات التي تعتمد على مستويات معتدلة من الديون قد تقلل من فرص الغش، بينما الاعتماد العالي على الديون قد يزيد الضغوط على الإدارة للغش.

تأثير الأداء المالي والتدفقات النقدية

- إتضح أن الربحية الممثلة في معدل العائد على الأصول (ROA) ترتبط ارتباطاً طردياً بالغش المحاسبي، مما يعني أن الشركات الأكثر ربحية قد تكون أكثر عرضة للتلاعب المحاسبي في محاولة للحفاظ على صورة مالية قوية.
- وبالنسبة للتدفقات النقدية التشغيلية (OCF) فهي ترتبط ارتباطاً عكسياً بالغش المحاسبي، مما يشير إلى أن الشركات التي تحقق تدفقات نقدية قوية تكون أقل عرضة لارتكاب ممارسات غش مالي، لأنها لا تحتاج إلى التلاعب لإظهار قوة مالية وهمية.

فيما يتعلق بالإختلافات بين الشركات الكبيرة وصغيرة الحجم

- تبين أنه بالنسبة للشركات كبيرة الحجم، فإن القدرة الإدارية تؤثر بشكل خطي طردي على الغش المحاسبي، أي أن المديرين الأكثر كفاءة يستخدمون مهاراتهم في بعض الأحيان لتعزيز الممارسات المحاسبية الاحتيالية.
- أما في الشركات صغيرة الحجم، فإن العلاقة بين القدرة الإدارية والغش المحاسبي غير خطية (U-Shape)، حيث تتخفف مستويات الغش في البداية مع زيادة القدرة الإدارية، لكنها تعود للارتفاع بعد نقطة تحول عند 5.5.

- كما تبين أن التمثيل النسائي في مجلس الإدارة ليس له تأثير معنوي على الغش المحاسبي في الشركات الصغيرة، لكنه يؤثر طردياً على الغش في الشركات الكبيرة.

7-4-2 التوصيات

بناءً على نتائج البحث والدراسات السابقة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي تستهدف تعزيز جودة التقارير المالية، وتحسين فعالية الحوكمة، ودعم دور مراقبي الحسابات في اكتشاف الغش المالي:

تبني أدوات تحليل حديثة للكشف عن الغش المالي

- تشجيع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في عمليات المراجعة، للكشف عن الأنماط غير الطبيعية داخل القوائم المالية.
- إدراج نماذج مثل Beneish M-score ونماذج الذكاء الاصطناعي في أنظمة الرقابة المالية الداخلية، لمساعدة الشركات والمستثمرين على اكتشاف الغش المحتمل.

تحسين آليات الحوكمة والرقابة الداخلية

- تقوية دور لجان المراجعة والمخاطر داخل الشركات وزيادة استقلاليتها، مع إلزامها بإجراء مراجعات دورية لممارسات الإدارة المالية.
- تطبيق سياسات أكثر صرامة للحد من طول مدة التعاقد مع مراقب الحسابات نفسه، لمنع نشوء علاقات تؤثر على استقلاليتها.

7-4-3 مقترحات الدراسات المستقبلية

- دراسة العلاقة بين القدرة الإدارية واستراتيجيات التحايل المالي-الدور المعدل لنماذج الذكاء الاصطناعي في اكتشاف الغش المحاسبي - دراسة مقارنة بين القطاعين العام والخاص.
- قياس واختبار تأثير مستوى الثقة في مهنة التدقيق على أداء الأسهم وقرارات الإستثمار.
- تحليل العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة عملية المراجعة في ضوء مسؤولية مراقب الحسابات.
- أثر جودة المراجعة الخارجية على تقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين
- تحليل دور تقارير الاستدامة في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل احتمالات الغش.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

إبراهيم، إيهاب عبد الفتاح محمد (2017)، "قياس تأثير القدرة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة كلية التجارة جامعة عين شمس.

الشرقاوي، أحمد عبد العاطي محمد (2024)، "دراسة واختبار أثر التمثيل النسائي على مستوى الإحتفاظ بالنقدية في ظل الدور المعدل المعدل التضخم - دليل تطبيقي من الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، مج 28، ع4، 115-180.

عبد اللطيف، دعاء حافظ إمام (2015)، "أثر استخدام المراجع الخارجي لأساليب التدقيق في البيانات على فعالية اكتشاف والتقرير عن الغش في القوائم المالية مع التطبيق على قطاع الأعمال في مصر"، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية.

على، نهى محمد زكى محمد (2017)، "دراسة واختبار العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وخلو القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية من الغش"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية مج 1، ع1، 267-308

علي، عبد الوهاب نصر (2017)، "العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، مج 1، ع1، 48-1.

قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (109) لسنة 2021 بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (11) لسنة 2014، بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، مصر .

قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (123) لسنة 2019. بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (11) لسنة 2014، بشأن تعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، مصر .

محمد، أحمد سليم (2020). أثر التمثيل النسائي بمجالس الإدارة على العلاقة بين كل من جودة المراجعة وسياسة توزيع الأرباح والمسئولية الاجتماعية وبين الأداء السوقي للشركات المقيدة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد مج24، ع 4، 26-89.

- محمد، حميدة محمد عبد الحميد (2021)،** "قياس أثر القدرة الإدارية علي جودة الإفصاح المحاسبي في الشركات السعودية"، الفكر المحاسبي مج 25، ع1، 41-1
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (2019)،** "قياس أثر القدرة الإدارية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، مج 3، ع 3، 379-293.

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

- Abdullahi, R., and N. Mansor. 2015.** Fraud Triangle Theory and Fraud Diamond Theory Understanding the Convergent and Divergent for Future Research. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences 5(4): 38-45.
- Ahmed, A. & Atif, M. (2021),** "Board gender composition and debt financing", International Journal of Finance and Economics,.26(2): 3075-3092.
- Al Shaar, I. M., Zalloum, N. O., Khattab, S. A., & Alfalah, T. F. (2022).** Managerial Ability, Earnings Quality, and Future Performance. Jordan Journal of Economic Sciences, 9(2), 113-135.
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 1998.** Illegal Acts by Clients. Statements on Auditing Standards No. 54 AU Section 317 Available at: www.aicpa.org.
- Andreou, P. C., Karasamani, I., Louca, C., & Ehrlich, D. (2017).** The impact of managerial ability on crisis-period corporate investment. Journal of Business Research, 79, 107-122.
- Andreou, P., D., Philip and P., Robejsek. (2016).** "Bank Liquidity Creation and Risk Taking: Does Management Ability Matter?". Journal of Business Finance and Accounting. 43(1) & (2):226-259.
- Ashiq, A., Guoxing, Z., Hussain, A., & Nadeem, M. (2023).** Indirect Effect of Earnings Quality in the Linkage between Managerial Ability and Firm Performance: Evidence from an Emerging Economy. 44(2), 335-350.

- Atawnah, N., Eshraghi, A., Baghdadi, G. A., & Bhatti, I. (2024).** "Managerial ability and firm value: A new perspective." *Research in International Business and Finance*, 67(Part B), 102133.
- Baik B., Brockman P. A., Farber D. B., & Lee S. (2018).** Managerial Ability and the Quality of Firms' Information Environment. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 33(4) 506–527.
- Baik, B., Choi, S., and Farber, D. B. (2020).** Managerial ability and income smoothing. *The Accounting Review*, 95 (4): 1–22.
- Baik, B., P. Brockman, D. Farber, & S. Lee. (2012).** "Managerial Ability and the Quality of Firms' Information Environment." *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 33(4), 506–527.
- Baik,B; P,Brockman; D., Farber and S, Lee. (2018).** "Managerial Ability and the Quality of Firms' Information Environment". *Journal of Accounting Auditing and Finance*. 33(4):506–527.
- Bartov, E., Mohanram, P., Nissim, D., (2007).** "Managerial discretion and the economic determinants of the disclosed volatility parameter for valuing ESOs". *Rev. Acc. Stud.* 12 (1), 155–179.
- Bebchuk, L., & Fried, J. (2004).** "Stealth compensation via retirement benefits". *Berkeley Business Law Journal*, 1, 291–326.
- Bhutta I., A., Sheikh, M. F., Munir, A., Naz, A., & Saif, I. (2021).** Managerial ability and firm performance: Evidence from an emerging market. *Cogent Business & Management*, 8(1), 1879449.
- Bonsall, S. B., Holzman, E. R., & Miller, B. P. (2017).** Managerial ability and credit risk assessment. *Management Science*, 63(5), 1425–1449.
- Carceloo, J. V., and D. R. Hermanson. 2008.** Fraudulent financial reporting: how do we close the knowledge Gap?. Available at: <http://www.theifp.org>.

- Chatjuthamard, P., Jiraporn, P., Tong, S., & Singh, M. (2016).** Managerial talent and corporate social responsibility (CSR): How do talented managers view corporate social responsibility? *International Review of Finance*, 16(2), 265–276.
- Ching, C. P., B. H. The, O. T. San, and H. Y. Hoe. 2015.** The Relationship among Audit quality, Earning Management, and Financial performance of Malaysian Public Listed Companies. *International Journal of Economics and Management* 9(1): 211–229.
- Comi, S., Grasseni, M., Origo, F. and Pagani, L. (2020),** "Where women make a difference: gender quotas and firms' performance in three European countries", *ILR Review*, 73(3): 768–793.
- Datta, S., Doan, T. and Toscano, F. (2023),** "Top executive gender. corporate culture, and the value of corporate cash holdings", *Journal of Financial Stability*, 67(4): 101–154.
- Demerjian, P., Lev, B., & McVay, S. (2012).** "Quantifying Managerial Ability: A New Measure and Validity Tests." *Management Science*, 58(7), 1229–1248.
- Doan, T. and Iskandar–Datta, M. (2020),** "Are female top executives more risk-averse or more ethical? Evidence from corporate cash holdings policy", *Journal of Empirical Finance*, 55(3):161–176.
- El Diri, M. (2017).** "Introduction to Earnings Management". Springer.
- El-Feky, M. I. (2023).** "Board Gender Diversity and Firm's Financial Performance: Further Evidence from an Emerging Capital Market." *Journal of Business and Environmental Sciences*, 2(1), 42–65.
- Farooq, S., Gan, C. and Nadeem, M. (2023),** "Boardroom gender diversity and investment inefficiency: new evidence from the United Kingdom", *Corporate Governance: An International Review*, 31(1): 2–32.

- Gan, H. (2019).** Does CEO managerial ability matter? Evidence from corporate investment efficiency. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 52(4), 1085-1118.
- Hambrick, D. C., & Mason, P. A. (1984).** Upper echelons: The organization as a reflection of its top managers. *Academy of Management Review*, 9 (2), 193-206.
- Inam Bhutta, A., Sheikh, M. F., Munir, A., Naz, A., & Saif, I. (2021).** Managerial ability and firm performance: Evidence from an emerging market. *Cogent Business and Management*, 8(1),1879449
- International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB).** 2009. The Auditor's Responsibilities relating to Fraud in an audit of Financial Statements. *International Standard on Auditing No. 240*. IAASB. Available at: www.ifac.org.
- Jumreornvong, S., Treepong karuna, S., Tong. S. and Jiraporn, P. (2022),** "Do firms adjust board gender diversity in response to economic policy uncertainty?", *Accounting Research Journal*, 35(3), 336-348.
- Li, Y., Liu, S., & Zhou, Y. (2025).** "Managerial ability, audit quality, and audit report lag". *Advances in Accounting*, 68, 100780.
- Luo, Y. & Zhou, L. (2017),** "Managerial ability, tone of earnings announcements, and market reaction", *Asian Review of Accounting*, 25 (4), 454-471.
- Mahama, M. 2015.** Detecting Corporate Fraud and Finanvial Distress using the Altman and Beneish Models the Case of Enron Coro. *Internatioanl Jouranl of Economics, Commerce and Management* III(1): 1-18.
- Meca, E., I., Sanchez. (2018).**" Does managerial ability influence the quality of financial reporting?". *European Management Journal*. 36(1):544-577.
- Modugu, P. K., N. Ohonba, and F. Izedonmi. 2012.** Challenges of Auditors and Audit Reporting in a Corrupt Environment. *Research Journal of Finance and Accounting* 3(5): 77-82.

- Naibaho, E. A. B., Leon, F. M., & Usman, B. (2025).** "The Effect of Conservatism, Slack, Managerial Ability, and Uncertainty on Company Financial Performance." *Journal of Applied Finance & Banking*, **15**(1), 47-66.
- Nia. S. H. 2015.** Financial ratios between fraudulent and non-fraudulent firms: Evidence from Tehran Stock Exchange. *Journal Of Accounting and Taxation* 7(3): 38-44.
- Novita, N., & Anissa, A. I. N. (2022).** "The role of data analytics for detecting indications of fraud in the public sector." *International Journal of Research in Business and Social Science* (2147-4478), **11**(7), 218-225.
- Orazalin, N. (2019).** "Board gender diversity, corporate governance, and earnings management: Evidence from an emerging market." *Gender in Management: An International Journal*, **35**(1), 37-52.
- Rahman, M. T., Nielsen, R., Khan, M. A., & Ankamah-Yeboah, I. (2020).** Impact of management practices and managerial ability on the financial performance of aquaculture farms in Bangladesh. *Aquaculture Economics & Management*, **24**(1), 79-101.
- Rodriguez, J., Dandapani, K. and Lawrence, E.R. (2024),** "Does board gender diversity affect firms' expected risk?", *Studies in Economics and Finance*, **41**(2) , 389-409.
- Seay, R, A., and Williams, T. (2012).** The Role Of Managerial Ability In Auditor Changes: Does Efficiency Matter?. Working Paper. Patterson School of Accountancy University of Mississippi.
- Shelton, A. M. 2014.** Analysis of Capabilities Attributed to the Fraud Diamond. Available at: <http://dc.etsu.edu/honors>.
- Taheri, M., M. Bahadori, and H. Kamrani. 2014.** The Relationship between Audit Quality and Fraud in Listed Companies in Tehran Stock Exchange.

Academic Journal of Accounting and Economics Researches 3(3): 269–277.

- Ting, I. W. K., Tebourbi, I., Lu, W. M., & Kweh, Q. L. (2021).** The effects of managerial ability on firm performance and the mediating role of capital structure: evidence from Taiwan. *Financial Innovation*, 7(1).
- Tyokoso, G. M., and L. N. Tsegba. 2015.** Audit Quality and Earnings Management of Listed Oil Marketing Companies in Nigeria. *European Journal of Business and Management* 7 (29): 34–42.
- Ul Ain, Q., Yuan, X., Javaid, H.M., Usman, M. and Haris, M. (2020),** "Female directors and agency costs: evidence from chinese listed firms", *International Journal of Emerging Markets*, doi: 10.1108/IJOEM-10-2019-0818.
- Utami, H. & Alamanos, E. (2023).** Resource-Based Theory:A review. In S. Papagiannidis(Ed), *Theory HubBook*. Available at <https://open.ncl.ac.uk/ISBN:9781739604400>,
- Wang, Z., Chen, M. H., Chin, C. L., & Zheng, Q. (2017).** Managerial ability, political connections, and fraudulent financial reporting in China. *Journal of Accounting and Public Policy*, 36(2), 141–162
- Withisuphakorn, P. Jiraporn, P. and DaDalt. (2021),** "The effect of economic policy uncertainty on corporate governance: evidence from board independence", Working paper, PA State University, Great Valley School of Graduate Professional Studies.
- Yarram, S. R., & Adapa, S. (2024).** "Gender diversity of directors and financial performance: Is there a business case?" *International Journal of Managerial Finance*, 20(1), 147–167.
- Yung, K., & Chen, C. (2018).** Managerial ability and firm risk-taking behavior. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 51(4), 1005–1032.

- Zarei, A., & Rahnamay Roodposhti, F. (2025).** "Presenting a Fraud Prediction Model Based on Artificial Intelligence (SVM Model)." *Journal of Management Accounting and Auditing*, 1–25
- 2002. Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit.** Statements on Auditing Standards No. 99 AU Section 316 Available at: www.aicpa.org.
- 2006.** Performing Audit Procedures in Response to Assessed Risks and Evaluating the Audit Evidence Obtained. Statements on Auditing Standards **No. 110** AU Section 318 Available at: www.aicpa.org.
- 2006.** Understanding the Entity and its Environment and assessing the Risks of Material Misstatement. Statements on Auditing Standards **No. 109** AU Section 314 Available at: www.aicpa.org.
- 2009.** Identifying and Assessing The Risks of Material Misstatement Through Understanding The Entity and Its Environment. International Standard on Auditing No. 315. IAASB. Available at: www.ifac.org
- 2009.** The Auditor's Procedures in Response to Assessed Risks. International Standard on Auditing No. 330. IAASB. Available at: www.ifac.org.
- 2009.** Consideration of Laws and Regulations in an audit of Financial Statement. International Standard on Auditing No. 250. IAASB. Available at: www.ifac.org.

